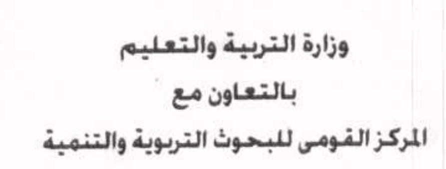
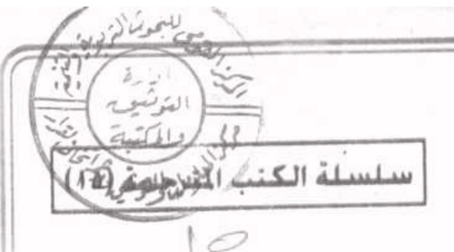


وزارة التربية والتعليم
بالتعاون مع
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية



سلسلة الكتب المترجمة (١٢)

دراسات فى التربية المقارنة

مواجهة تحديات المستقبل

المعلومات والبحوث التربوية وصنع القرار

تأليف

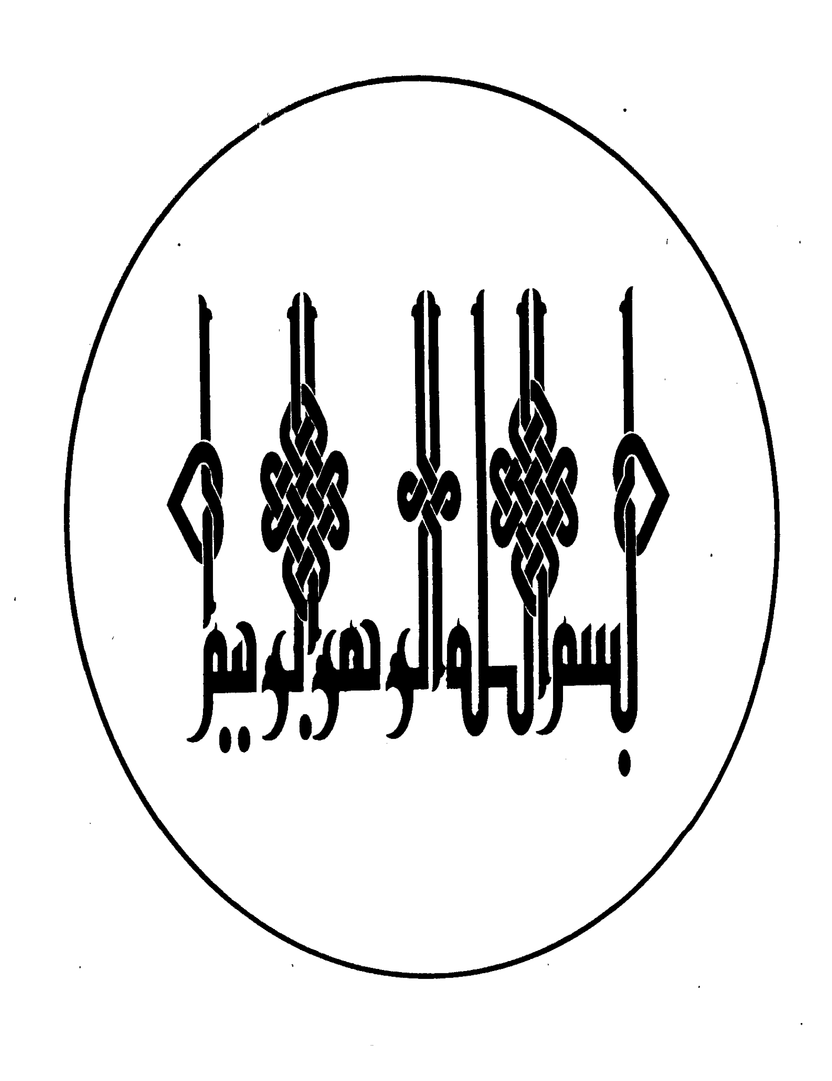
فيرناندو رايمرز   نويل ماكجن

كيت وايلد

تلخيص وعرض

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

القاهرة ١٩٩٩


بسم الله الرحمن الرحيم

فهـــرس المحتـــويات

الموضـــــوع	الصفحة

القسم الثانى

توفير المعلومات وأثرها فى رسم السياسة التعليمية والتخطيط وصناعة القرار ٣٩

تصدير

دكتور/ حسين كامل بهاء الدين

وزير التربية والتعليم

إن السياسة بحكم تعريفها تعنى فن تحقيق الممكن، كما تقتضى المرونة والإستعداد للتغيير المستمر لتواكب ما يحدث على مستوى العالم من تفاعل وتطورات وتحديث .

ورسم السياسة على أسس من الوعى تتطلب أن تكون سياسة متواصلة ومتأنية ومتوائمة وسليمة القصد، ومتبعة للأسلوب العلمى، وتمر من خلال القنوات الشرعية، وتسلك الأساليب الديمقراطية فى كل مراحلها. وضمن الثورات العديدة التى يشهدها عالمنا المعاصر ثورة الديمقراطية، تلك الثورة التى تتزامن مع ثورة المعلومات، وما بين الثورتين من إتصال وثيق يدفعنا للتأكيد على ما يوفره النظام الديمقراطى الحقيقى من اتصال حميم بين نتائج البحث العلمى وما يوفره من معلومات وبين صناعة القرار ورسم السياسات .

إن الأسلوب الديمقراطى يفرض علينا طرح كافة الأفكار أمام أوسع الدوائر انتشاراً فى الرأى العام، وعلى ذلك فإن التغيير، أو بمعنى آخر رسم السياسات الجديدة، لا يصبح مسئولية وزير أو وزارة فحسب وإنما يصير عملاً قوميًا تشارك فيه جميع الهيئات والمؤسسات والقنوات الشرعية ومنها مراكز البحث، ومصادر إنتاج المعلومات .

أم القرى للطباعة

والكتاب الذى أشرف بتصدير عرضه وتلخيصه يدور حول هذه العلاقة الضرورية - رغم تعقدها - بين أجهزة البحث وصناعة المعلومات وبين عملية صناعة القرار، ويزيد من فائدة منادته ما تم داخله من دراسات حالة للعديد من الدول النامية، وأرجو أن يحقق فائدته المرجوة لدى كافة أطراف صناعة القرار وإنتاج المعرفة وتطوير العملية التعليمية، وأجد لزامًا على أن أوجه شكرى وتقديرى لجميع من ساهموا فى إخراجه بالصورة الحالية .. وأخص بالشكر فريق الترجمة والمراجعة من الباحثين العاملين بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية وعلى رأسهم الأستاذة الدكتورة/ عايدة عباس أبو غريب .

وفقنا الله لخدمة وطننا العزيز مصر .

الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين

وزير التربية والتعليم

يونيــه ١٩٩٩

تقـــــديــــم

أ. د. عايدة عباس أبو غريب
رئيس شعبة بحوث تطوير المناهج
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

يسعد المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بجمهورية مصر العربية أن يقوم بترجمة وعرض وتلخيص هذا الكتاب الذى يتعرض بشكل تطبيقى، لتحليل العلاقة بين المعلومات، والبحث التربوى، وصناعة القرار، هذه العلاقة ذات الخصوصية فى بلدان العالم النامى، والتى تكتسب أهميتها فى ظل ما يشهده العالم من تغيير ثورى فى تكنولوجيا المعلومات من ناحية، وتزايد الطلب على إحداث تغييرات أساسية فى نظم التعليم من ناحية أخرى .

وهذا الكتاب هو خلاصة مناقشات دخلت فيها عناصر جديدة مستمدة من دراسة حالات واقعية حول استخدام البحوث والمعلومات فى عملية التغيير التربوى.

وفى هذا الكتاب يُسهم المكتب الدولى للتربية ـ من خلال نشره لهذا الكتاب ـ فى إثارة النقاش حول هذه القضية الحرجة، وهو خلاصة دراسات حالة للعديد من البلدان النامية التى تكون فيها العلاقة بين المعلومات وصناعة القرار علاقة ضعيفة.

وينقسم الكتاب إلى دراستين مستقلتين تم القيام بهما بواسطة مؤلفين يعمل كل منهما بشكل مستقل عن الآخر، ورأى المكتب الدولى للتربية أنه من المناسب نشرهما فى مجلد واحد، ساعيًا بذلك إلى الارتقاء بمستوى الحوار الدائر بين شركاء ثلاثة هم : صانعو القرار، والباحثون، والمتخصصون فى التوثيق التربوى، ومدعمًا هذا الحوار بمعلومات أكثر تنظيمًا وواقعية وأكثر حداثة .

ويعتمد هذا المؤلف على عدد من المسلّمات ينبغى الإشارة إليها قبل الشروع فى قراءته، وهى :

** أن العلاقة بين توافر المعلومات ونتائج البحوث وبين صناعة القرار ليست علاقة بسيطة أو ميكانيكية، فتوافر المعلومات أمر ضرورى ولكنه ليس كافيًا.

** أن القرارات السياسية ليست محكومة فقط بما يتوافر من معلومات بل هى محكومة أيضًا بعوامل اجتماعية وثقافية وتاريخية تعد أكثر أهمية من مجرد توفر المعلومات .

** على الرغم من ذلك يكون للمعلومات أهميتها ، وأهمية حق الجميع فى الحصول عليها بتوفيرها فى مجال السياسات التعليمية .

** إن ازدهار العلاقة بين البحث التربوى والمعلومات وبين صناعة القرار ورسم السياسات رهن بدعم الديمقراطية، ودعم الثقة بين الباحثين وصناع القرار .

ويدور القسم الأول من الكتاب « دور البحوث فى رسم السياسة التربوية وصناعة القرار» حول العلاقة المعقدة بين البحث وصناعة القرار، كما يعرض لأزمة الصراع الكامن بين الدولة من جهة، ومؤسسات البحث التربوى والجامعات من جهة أخرى، وكيف تتولد الأزمة من جراء الإنفصال بين البحث العلمى وصناعة القرار، أو بسبب ما بينهما من تعارض أو صراع .

كما يعرض هذا القسم للعديد من السلبيات التى تكتنف الأداء البحثى، مثل عدم مراعاة حاجات المستخدمين، أو هشاشة التركيب المؤسسى البحثى، أو السياسات المفككة لها.. وغيرها من المظاهر المرتبطة بحالات عديدة من الدول النامية يتعرض لها هذا القسم دون أن يذكر أسماءها مكتفيًا بالإشارة إليها عبر الحروف .

أم القرى للطباعة

وفى القسم الثانى «توفير المعلومات وأثرها في رسم السياسة التعليمية والتخطيط وصناعة القرار» يطرح المؤلف سؤالاً حول قدرة المعلومات المنظمة والمجتمع المنتج لها فى بناء علاقة مباشرة - أكثر من ذى قبل - بين الخدمات التى يمكن أن تؤديها هذه المعلومات وبين القرارات المطلوب إصدارها من صانعى السياسات التعليمية .

كما يتعرض هذا القسم للعديد من مراكز المعلومات الموزعة على بقاع العالم، مع رصد الملاحظات الخاصة بها فى العديد من الجوانب كالتمويل وهياكل الإدارة، وأدوات الإدارة، والنظام الشبكى، وأدوات الشبكات، المستخدمين وحاجاتهم، والخدمات والنتائج المقدمة، وأنواع الموضوعات التى يتم جمع المعلومات حولها، ومصادر المعلومات، واستخدام التكنولوجيا، وما يعترضها من عقبات ومشكلات.

وتتنوع الدول الحالات ما بين دول أسيوية وأخرى أفريقية وثالثة تقع فى أمريكا الجنوبية. ويرى المؤلف أن نتائج هذه الدراسة التى تتعامل مع عدد محدود من البلدان لا يمكن اعتبارها نتائج شاملة .

ونرجو فى الختام أن يفيد هذا الكتاب فى إعطاء صورة لمجتمع المعلومات المعاصر، وكيف يُسهم فى دعم القرار، وكيف يمكن التغلب على المعوقات التى تحول دون إيجاد علاقة عضوية بين البحث العلمى وصناعة القرار .

وإنى إذ أرجو أن يستفيد من هذا الكتاب جميع المعلمين والقائمين على البحث التربوى، والإدارة التعليمية، ومتخذى القرار بمؤسسات التربية والتعليم بالإضافة إلى القائمين على توفير المعلومات وتنظيمها وتطويرها ، أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى فريق الترجمة والمراجعة من الباحثين العاملين بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية وأخص بالشكر الدكتور سعيد حسن عبد العال الذى قام بترجمة

الكتاب، والدكتور أحمد يوسف سعد الذى قام بمراجعة الترجمة وإعداد الملخص والعرض جزاهم الله خير الجزاء ووفقهم ووفقنا جميعًا لخدمة مصرنا العزيزة التى نرجو أن تحتل بتعليمها وبكفاءة قواها البشرية مكانًا مرموقًا بين دول العالم .

والله ولى التوفيق ،

أ. د. عايدة عباس أبو غريب

رئيس شعبة بحوث تطوير المناهج

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

القســـم الأول

دور البحـــوث
في رسم السياسة التربوية وصناعة القرار

فى هذا القسم من الكتاب يتم تناول العلاقة المعقدة بين المعرفة القائمة على البحوث من ناحية، وصناعة القرار من ناحية أخرى، مع إقرار المؤلفين بأن هذا التعقيد فى العلاقة لا يحول دون الترتيب المنظم، وتهيئة الظروف، لتأثير البحوث على صناعة القرار، وذلك بمشاركة كافة الفئات المستفيدة فى عملية توليد المعرفة القائمة على البحث، وليس فقط مجرد نشر هذه المعرفة .

وفى هذا القسم أيضًا يعرض الكتاب لأزمة القرار الكامن بين الدولة من جهة، ومؤسسات البحث التربوى والجامعة من جهة أخرى، وكيف تتولد هذه الأزمة من جراء الإنفصال بين البحث العلمى وصناعة القرار، أو بسبب ما بينهما من تعارض أو صراع، أو لأن الكثير من البحوث يتم تنفيذها دون اعتبار لوجهات نظر مستخدميها من واضعى السياسات ، أو نتيجة لهشاشة المؤسسات، والسياسات المفككة (أو غير المتراكمة) ، أو بسبب غلبة المصالح الشخصية، وهى كلها أسباب مرتبطة بحالات من الدول النامية .

وتحت عنوان (المعنى المخادع لاستخدام البحث) يستعرض المؤلفان مصطلح «البحث» وما يتعلق به من مفاهيم، وكذلك المعانى المتعددة لمفهومى (المعلومات والبيانات) ، ومن الأمثلة المستخدمة استخدام شابمان Chapman وماهلك Mahlck «البيانات» و «المعلومات» على أنهما مترادفان، أو أنهما فى علاقة سبب ونتيجة، وتجنبًا لهذا اللبس فإن الكتاب فى هذا القسم يقدم مفهومًا لمعنى (البحث) على أنه :

١ ـ عمليات تجميع وتنظيم الوقائع، أو البيانات التى يقوم بها الأشخاص .

٢ ـ يلى ذلك ترتيب البيانات التحليلية أو التوليفية .

٣ ـ ثم تفسير البيانات فى صورة مفاهيم أو إفتراضات .

وحول الفرق بين نتائج البحث، والبيانات، يرى المؤلفان أن الإدارة تستخدم جميع البيانات على الرغم من أنها لا تستخدم نتائج البحث، ويلاحظ «ويلش» أن جميع المؤسسات لديها مصادر معلومات، وسبل تسرب للمعلومات، وهذا التوفير لها لا يعد بحثًا ، رغم أن جميع المعلومات تشكل جزءًا من عملية البحث .

ويقدم المؤلفان سبعة نماذج فى فهم كيف يسهم البحث فى عملية رسم السياسة، وهى تلك النماذج التى حددها كارول ويس Carol Weiss على النحو التالى :

١ ـ النموذج الخطى The linear model ويفترض أن تطور السياسة ناتج عن البحوث المرتبطة بموضوعات هذه السياسة .

٢ ـ نموذج حل المشكلات Problem - Solving model ، وفيه يستخدم البحث لسد فجوات معرفية فى مجال إصدار القرارات والأفعال .

٣ ـ النموذج التفاعلى The interactive model وفيه يتم الحوار بين الباحثين وصناع السياسة للتعاون فى إيجاد حلول لمشاكل معينة .

٤ ـ النموذج السياسى The political model ويقوم فيه البحث بالدور التقليدى فى تبرير القرارات والسياسات القائمة على أسس منطقية أخرى .

٥ ـ النموذج التكتيكى The tactical model ويستخدم فيه البحث كذريعة لتجنب إصدار قرار ما .

٦ ـ النموذج التنويرى The enlightenment model حيث يتخلل البحث تدريجيًا كلاً من الوعى الجماهيرى، والخيارات السياسية، ويزودهما بالمعلومات .

٧ ـ النموذج الفكرى The intellectual model الذى يرقى فيه البحث بالمشاركة مع

جهود فكرية أخرى، بنوعية المناظرة العامة، أو الحوار العام حول قضايا سياسية عامة .

ويقدم المؤلفان عدداً من الملاحظات حول هذه النماذج، مثل ملاحظة «ويس وآخرون» حول النموذجين الأول والثانى، وكيف أنهما يقدمان خصائص غير كافية للرابطة القائمة بين البحث وصناعة القرار فى مجال السياسة العامة، وأن النماذج ٣ ، ٦ ، ٧ تحتوى إطاراً لتوجيه العمل فقط، حيث على الباحثين ـ وفق نموذج (٣) التفاعلى ـ التركيز على نوع الحوار المزمع إجراؤه مع صانعى القرار، ويقترح النموذجان ٦ ، ٧ توجيه اهتمام الباحثين لتلك المشكلات المتعلقة بنشر نتائج البحث.

ويرى المؤلفان أنه على الرغم من قناعتهما من أن البحث ذا تأثير على السياسة، إلا أن هذا التأثير مشروط بأوقات وطرق مختلفة، حيث تم التوصل، فى ندوة عقدت عام ١٩٨٢ فى أوروبا والولايات المتحدة حول العلاقة بين البحث والسياسة، إلى أن الدليل غير كاف وغير قاطع فيما يتعلق بتأثيرات البحث الفعلية على السياسة .

ويناقش المؤلفان تأثير الثقافة، أو العلم، على العلاقة بين البحث والسياسة، حيث يمكن أن يدرجا قضايا أو مشكلات معينة أمام البحث، وصناع السياسة، أو يسهما فى إعادة تفسير قضية ما، بلفت الإنتباه إلى جوانب جديدة فيها لم تلاحظ من قبل، كما يمكنهما التأثير فى الرأى العام، ويمكن أن يسهما فى تحقيق الإجماع حول قضية معينة .

ويتناول المؤلفان ما أثاره هوسين Husen من جدل حول ضعف العلاقة بين البحث التربوى وصناعة القرار، الناشىء عن القيم الاجتماعية وطبيعة الهيئات المؤسسية، فالباحثون يعملون فى بيئات جامعية، وينالون تقديراً لأى بحث يقره نظراؤهم من

الباحثين، كما أنهم يبحثون، ويقدمون النتائج فى إطار تصورات عامة ونظريات ومنهجيات معتمدة فى مجال تخصصهم المعرفى أو الدراسى، ويعلقون أهمية كبيرة على مايتمتعون به من حرية واستقلال، فى الوصول إلى نتائج بحوثهم، أما صانعو السياسات فهم يمتلكون توجهًا عمليًا أكثر، وشعوراً بدرجات الحرية اللازمة لتنفيذ السياسة، ويستخدمون البحث كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية محددة، ومع هذه الإختلافات بين الباحثين وصانعى السياسة، قد لا تكفى نتائج البحوث لدعم إتخاذ القرار، وقد يؤدى استخدام طرق بحث تجزئ المشكلة إلى مشكلات فرعية إلى معلومات مفككة تقدم إلى صانع القرار . وهذا الإختلاف بين البحث والسياسة يتمشى مع ما قدمه ليفين Levin من أسباب تفسر عدم فائدة الكثير من البحوث لرسم السياسة .

ويستمر المؤلفان فى تشريح العلاقة بين البحث التربوى وصناعة القرار، وما يتم داخل هذه العلاقة من تفاعلات معقدة، مثل توجيه البحث وفق متطلبات صانع السياسة بما يؤدى إلى فقدانه للأمانة أو الجودة العالية، وتحوله إلى الدعائية، فيفقد تأثيره فى تحسين العملية التعليمية، حتى أن البعض قد رسم خطًا فاصلاً بين ما يسمى بالبحث الأساسى Fundamental ، وبين البحث الموجه بالسياسة، فالنوع الأول له وظيفة طويلة الأجل ويتناول قضايا يتعين التصدى لها، أما النوع الثانى فوظيفته عاجلة ويطرح نتائجه داخل سياق الآراء السائدة .

وإذا كان من الأجدر ألا يقيد البحث بالسياسة، وألا تقيد السياسة بالبحث، حيث أن السياسة لها مكونان : الأهداف، والوسائل المفضلة لها، والبحث له إجراءاته التى يراها أكثر فعالية، وأهدافه التى يراها أهدافه المفضلة، وهذا هو ـ بالنسبة للبعض ـ أساس الفجوة بين الباحث وصانع السياسة، وهى فجوة يمكن تجاوزها عن طريق (سمسار المعرفة) Knowledge - broker الذى يعقد الصلة بين عالم البحث وعالم السياسة، والذى يمكنه أن يكون محللاً للسياسة Policy analyst،

ومجال تحليل السياسة فى الولايات المتحدة قد تطور منذ سبعينات هذا القرن كمجال مهنى، يتم فيه التدريب على استخدام أدوات وطرق بحوث العلوم الاجتماعية لحل المشكلات التى يحددها صانعو السياسة .

وتحليل السياسة يقوم على العديد من الجوانب التى تسمح بوجود روابط وثيقة بين البحث والسياسة مثل : معرفة الطريقة التى يدرك بها صانعو السياسة مشكلاتهم، وفهم الظروف المحيطة بالمشكلة ووضع القوانين المؤثرة فيها ، والتأكيد على فهم المشكلة من منظور صانع القرار، وإجراء التحليل داخل حدود زمانية ومكانية تحددها السياسة. ويلاحظ أن معظم البحوث الخاصة بالسياسات لا يتم إجراؤها فى مؤسسات أكاديمية، بل فى وكالات حكومية، أو عبر فرق Think tanks، أو مؤسسات استشارية ووكالات دولية للمساعدة .

ويرى المؤلفان أن ما نحتاجه عادة عند التحول من مجال البحث إلى عالم السياسات، هو عملية تحول يتم فيها تقويم نتائج البحث وترجمتها إلى توصيات عملية، ويتم ذلك بواسطة أناس آخرين غير الباحثين مثل السياسيين والإداريين وجماعات نشاط لها اهتمامات خاصة، ولكن يبقى أن عملية تحويل التوصيات إلى قرارات تظل من واجبات صانعى القرار .

بعد ذلك ينتقل المؤلفان إلى الحديث حول إنتاج المعرفة The production of knowledge، فى إشارة إلى أن مفاهيم مثل استخدام المعلومات، والباحث، وصانع القرار، تعنى عُرفيًا بأن ثمة فواصل بين منتجى المعرفة ومستهلكيها ، فكأنها سلعة يمكن حملها ونقلها ، وبالطبع بيعها ، وأن المنتجين لها لديهم مهارات خاصة .

ويرى المؤلفان أن الباحثين يمتلكون مهارة تحويل البيانات إلى معلومات، أو معرفة، من خلال التفسير الذى يألفه مستهلكو المعرفة، وهذا يتطلب مشاركة صانع القرار فى عملية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ، إلا أن ذلك لا يتم إلا

بواسطة الباحثين، بينما الغالبية العظمى من صانعى القرار يفترض فيهم عدم القدرة على إنتاج المعرفة .

وحول الموضوعية فى إنتاج المعرفة يرى المؤلفان أن تحقيقها يحتاج فترات طويلة من التدريب على استخدام وتطبيق أساليب متخصصة في الملاحظة والتفسير، وأن معظم منتجى المعرفة، أو الباحثين، يتصورون أنه يتعذر على شخص واحد أن تتوفر لديه الموضوعية التامة، بما يدفع إلى تعدد الملاحظين لشئ واحد، وأيضًا يعتقد كثير من الباحثين أن بالإمكان التعرف على ما هو غير حقيقي بالتأكيد، حيث تتطلب التفسيرات تأكيدات، وهذا الرأى الأخير يراه المؤلفان غير يسير، ذلك لأن صانعى القرار يريدون معرفة ما هو حقيقى حتى يعملوا بمقتضاه، وكثير من الباحثين المتعاملين مع صانعى القرار يتصرفون كما لو أنهم يقدمون معرفة أكيدة، وثمة طرق يستطيع بها الباحثون أن يلبسوا عباراتهم رداء الموضوعية مثل الإستخدام المتعمد للمصطلحات الفنية والتحليلات المعقدة، والإعتماد على الخبراء لإحداث التأكيد الزائد، واعتبار القضية المتصلة بالسياسات قضية فنية، وحجب المعلومات المتعلقة ببدائل أخرى .

ويرى المؤلفان أن الإيمان بالمعرفة كحقيقة ذاتية ـ بمعنى أن المعرفة هى معرفة شخصية (ذاتية) أى أنها فهم شخصى لموضوع ما، وبالتالى تتعدد بتعدد الأشخاص ـ سمة المدراء وصانعى القرار، وأنصار وجهة النظر هذه يؤسسون ذلك على تصور (ويس Weiss) الذى يرى أن القرارات والسياسات ليست دائمًا أفعالاً، بل هى عمليات يشترك فيها أكثر من فاعل، والتى ربما تتغير مضمونًا وشكلاً عبر الزمن، حيث يكون القرار أو تكون السياسة رد فعل جدلى لموقف متغير أمام صانع القرار، لذلك فإن المعرفة الحرجة (المهمة) هى تلك التى يمتلكها صانع السياسة وليس الباحث .

ويعتقد المؤلفان أن ثمة مدخلين فيما يخص زيادة استخدام المعلومات فى رسم أو صنع السياسة، المدخل الأول سعى الباحثون لزيادة استخدام معرفتهم من خلال زيادة الذاتية المشتركة بين البحث وصانع السياسة، والمدخل الثانى أن يزيد صانعو السياسة من استخدامهم للمعلومات البحثية فى حال إنتاجهم لهذه المعلومات بأنفسهم. وتتوقف جدوى كل من هذين المدخلين على السياق المحدد الذى يتم فيه الأمر .

وبعد أن يتناول المؤلفان وضع المعلومات فى صناعة القرار، حيث أكدا على أنها وفق التعريف الكلاسيكى معرفة تقلل من الشك، وأنها تتيح لصانع القرار مجموعة من الخيارات والتكتيكات التى يمكن توظيفها فى ضوء وضع المؤسسة مستقبليًا، بعد كل هذا يطرح المؤلفان تساؤلاً حول أنواع البحوث التى ينبغى أن توجد لدعم الأنواع المختلفة من القرارات. يطرح المؤلفان أربعة أنواع من البحث ـ كما يحددها ڤيلى Vielle وهى :

١ ـ البحث الأكاديمى ويركز على نظم التفسير القائمة من نظريات ونماذج ومفاهيم.

٢ ـ البحث التخطيطى (تحليل السياسة) ويختص بنماذج العلاقات بين المتغيرات.

٣ ـ البحث الوسائلى ويهتم ببناء وتنظيم العوامل المطلوبة لتحقيق النتائج المنشودة.

٤ ـ البحث العملى ويهتم بالإجابة عن السؤال : هل نستطيع بالفعل تحقيق ما ننشده من نتائج .

ثم ينتقل المؤلفان إلى الحديث عن أنواع البحث فى ضوء رسم السياسة والتخطيط لها، فى تتبع لمراحل صياغة وتخطيط السياسة. حيث يبدأ صنع السياسة بقرار حول إن كان ثمة مشكلة تتطلب حلاً، وهذا القرار يستخدم نوعين من المعلومات، نوع يتعلق بالأهداف المرجوة، والآخر بمدى تحقيق هذه الأهداف وتسمى هذه المعلومات بالمعلومات التاريخية التى تصف ما يحدث دون تفسيره .

وفى المرحلة الثانية لصنع السياسة، تأتى عملية التحليل للتأكيد على السبب الذى أدى إلى حدوث الوضع الراهن، بمعنى تفسير الماضى بهدف الكشف عن ظروفه، وينفى المؤلفان إفتراض أن معرفة الشئ الذى أدى لحدوث المشكلة، يكفى لحل المشكلة. فتأتى عملية التعميم كمحاولة لجمع المعلومات المتعلقة بالشئ الذى يذلل العوامل المؤدية للمشكلة. وفى النهاية تتطلب صياغة السياسة معلومات حول المدخلات اللازمة لتنفيذها، لذلك يشير كل من شيلبينى Schiebein، وماكجن Mcginn جدلاً مؤداه أن القرارات لها مستويات عديدة داخل المؤسسة، وأن البحث أو المعلومات يختلفان تبعًا لاختلاف كل مستوى .

وحول مصادر المعلومات البحثية يتحدث المؤلفان باعتبارها ما يحتفظ به الباحثون من بيانات، وغالبًا ما تكون غير معروفة بالنسبة لصانعى القرار، وللباحثين الآخرين ، مثل قواعد بيانات وإحصائيات اليونسكو، وما لدى المكتب الدولى للتربية (I.B.E) وما لدى قواعد بيانات شبكات المعلومات مثل إريك وريدك وغيرها، يضاف إلى ذلك ما تقدمه بعض رسائل الماجستير والدكتوراه، وأيضًا المجلات البحثية لوصف الحالة التى ينشرها مركز البحوث الدولى للتنمية (EDRC) فى كندا، والهيئات الإستشارية، وما يتم إنتاجه من مجلات تحت إشراف البنك الدولى وغيره من الوكالات .

ويطرح المؤلفان مشكلة أن هذه المصادر رغم تعددها، إلا أنها نادراً ما يقرأها صانعو السياسة، بسبب أنها طويلة أكثر من اللازم، ومحدودة أكثر من اللازم، ولا تكفى للإستجابة من قبل صانع القرار .

ويرى المؤلفان تحت عنوان «السياسة القائمة على المعلومات وصنع القرار» أن القرار أو السياسة القائمين على المعلومات المستمدة من البحث، يعتبران سياسة رشيدة، وأن السؤال الذى يطرح نفسه: كيف يمكن التوفيق بين استخدام صانع القرار للبحث ذلك المنتج من الباحث، وبين ذاتية صانع القرار؟

ويرى المؤلفان أن تعقيد العلاقة القائمة بين البحث وصناعة السياسة يجعل من غير المحتمل ترتيب الظروف أو الموقف لتحسين هذه العلاقة - كما يرى البعض - ولكنهما يختلفان من واقع خبرتهما كمحللين للسياسة التربوية فى البلدان النامية، مع هذا الإعتقاد، حيث بالإمكان التفكير بطريقة منظمة فى تأثير البحث على صناعة القرار، وهناك مدخلان أساسيان فى ذلك أحدهما يركز على النشر والتوزيع، والثانى بأساليب المشاركة التى تربط البحث بأنشطة القرار السياسى .

ويرى المؤلفان أن التأكيد على النشر من أجل زيادة استخدام البحث يبدأ بالتساؤل من الذى يحتاج أن يعرف؟ ماذا ؟ ومتى ؟ .

ويرى المؤلفان أن الوقوف على وجهة نظر العميل يعنى معرفة الجمهور، كما يعنى تقديم معلومات ذات صلة بالمشكلات الحقيقية، وأن تكون معلومات عملية، ونافعة ومفيدة، وصحيحة قابلة للتصديق، وقابلة للفهم، وأن تقدم هذه المعلومات بطريقة مناسبة وقت الحاجة إليها .

وثمة مدخل ثان - يراه المؤلفان - يتعلق بزيادة استخدام البحث فى صناعة القرار، وهو يركز على العملية التى يتم إجراء البحث من خلالها، وأساس هذا المدخل وجود اختلاف أو تباين فى نظرية التنفيذ التى وفقًا لها يتم تطبيق السياسات على أرض الواقع، فالبحث هنا، وصناعة القرار، وما بينهما من علاقة، يتأثرون بالخلفية أو البيئة الثقافية التى تحدث فيها هذه العمليات .

ويبدأ هذا المدخل بالسؤال : ما الهدف من البحث ؟ مرتبطًا بالتالى بأسلوب العمل، وبالأفراد والمؤسسات المؤثرة فى العمل، وهو مدخل ذو علاقة وثيقة بتحليل السياسة، ويزعم ويسى Weiss أن هذا المدخل له مزايا تتمثل فى : التعرف على الطبيعة السياسية للتقويم، يضع فى الاعتبار تأثير البرامج على الجماعات ذات الإهتمامات المتصارعة، ويعترف بتعددية الرؤى والتصورات، ويحول التقويم إلى آلية لتوفير المعلومات، كما يعترف بالطبيعة المتطورة للبرامج .

وثمة تشابه قوى بين هذا المدخل وبين ما يسمى بالتخطيط الإستراتيجى، فالمشاركة فى تصميم البحث من قبل صانع القرار، يسمح له بتغيير مسارات عملية البحث وفقًا لمناقشاته مع الباحثين .

وحول ضرورة زيادة استخدام المنهج العلمى، يرى المؤلفان أن صناعة القرار القائمة على البحث، ينبغى أن تتم من خلال زيادة النشاط البحثى (وفق المنهج العلمى) لصانع القرار، بما يستدعى تدريبه على طرق ومنهجيات البحث، وتنفيذ البرامج التدريبية بانتظام للمستويات الدنيا من الموظفين عن طريق الوكالات والهيئات المعنية.

وينتقل المؤلفان بعد هذا الإستعراض لطبيعة العلاقة المعقدة بين البحث وصناعة القرار ورسم السياسة إلى ما أسفر عنه التطبيق الميدانى لحالات من الدول النامية .

دراســـات حـــالـــة

حالة الدولة (أ)

يقدم المؤلفان هنا نموذجًا لحالة تبذل فيها محاولات عديدة لتزويد السياسة التربوية بالمعلومات البحثية، والأنشطة المتعلقة بتحليل هذه السياسة، كنموذج فى الدول النامية، وينوهان فى البداية إلى تعمدهما عدم ذكر أسماء هذه الدول وعدم ذكر الشخصيات، كما ينوهان إلى أن وصف حالة الدولة (أ) يبين كيف يمكن للمناقشات العامة حول القضايا التربوية أن تولد المعلومات المفيدة لصانعي القرار، وكيف تم استخدام طرق البحث للتعرف على القضايا موضوع الإهتمام الجماهيرى لإثارة النقاش حولها.

ويستعرض المؤلفان التجربة فى الدولة (أ) التى كانت فى عام ١٩٨٨ قد أمضت عامين فى تنفيذ سياسة قومية للتعليم قوامها مد فترة الإلزام حتى سن التاسعة بما استدعى إصلاح المنهج وجعله أكثر استجابة للمتطلبات الاقتصادية، وهو مشروع عاون فى تنفيذه الوكالة الدولية للمساعدة (IAA) وأصبح واضحًا للمسئولين عن الإصلاح أن التغذية الراجعة ضرورية لتحسين عملية التنفيذ، فقام متعهد دولى بتنظيم مؤتمر قومى من أجل الحصول على هذه التغذية .

وكان المؤتمر قد استهدف نشر المعرفة المتعلقة بالإصلاح القائم من ناحية، والحصول على التغذية المرتدة بشأنه من ناحية أخرى، وقد تناول ثلاثة موضوعات رئيسية :

١ - آليات الإتصال وتقديم المشورة .

٢ - الروابط القائمة بين التعليم والتدريب والتوظف .

٣ - كفاية المناهج وعلاقتها بسياق الدولة .

وقد أسفر المؤتمر عن تقرير تبين فيه مدى حاجة الجماهير، من معلمين واباء، لفهم البرنامج التربوى بصورة أفضل، كما حقق المؤتمر نجاحًا كبيراً بتوفيره آلية من أجل توصيل التغذية المرتدة للمسئولين عن تنفيذ عملية الإصلاح .

وقد أعقب هذا المؤتمر المبدئى مؤتمران آخران فى أماكن أخرى من الدولة، وكانت النتيجة الرئيسية لهذه المؤتمرات الثلاث، هى أنها قد أدت إلى المزيد من المطالبة بتكوين لجنة قومية جديدة للتعليم من أجل مراجعة أهداف وبرامج الإصلاح التعليمى.

حالة الدولة (ب)

كانت نقطة التحول فى النظام التعليمى لهذه الدولة تتمثل فى تعيين وزير جديد للتعليم فى ديسمبر ١٩٨٦، والذى يتمتع بالعديد من الصفات الفريدة، وقد عمل لسنوات مندوبًا للدولة (ب) لدى اليونسكو، وتزامن تعيينه وزيراً مع الفترة* الثانية لحكم رئيس قوى شاركه الاعتقاد بأن التعليم هو مفتاح التنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية للدولة. وبدأت هذه الفترة بالتزام محدد من حكومة الولايات المتحدة لدعم التنمية الاجتماعية فى هذه الدولة .

وقد أسفر المؤتمر - الذى عقده الوزير لنقد النظام التعليمى القائم - عن وجود قائمة تشتمل ١٤٧ توصية من أجل التغيير، بعضها متناقض بشكل صريح، حيث كان الأساس الأمبيريقى للتوصيات غير معروف .

وقد اقترح نائب الوزير - والذى استعان به الوزير لما لديه من خبرة فى المناهج ولدى البنك الدولى - إنشاء وحدة تخطيط تستجيب مباشرة للوزير، كما تعد خططًا استراتيجية لتنفيذ مشروعات الإصلاح، وتراقب كل جوانب التقدم فى عملية الإصلاح، ولبدء عملية التخطيط حصل الوزير على عون مالى وفنى من الوكالة الدولية للمساعدة حيث اقترحت هذه الوكالة توظيف هيئة عاملين لمشروع البحث والتنفيذ فى مجال تطوير نظام التعليم العام .

وقد أسفرت المقابلات العديدة التى تمت بين المستشارين الممولين من قبل الوكالة الدولية، والمخططين للتعليم فى الدولة (ب)، وأيضًا ما قدم من دراسات أساسية عن الرسوب، كل ذلك أسفر عن قدر كبير من المعلومات عن إدراك موظفى الوزارة للأداء الحالى لهذا النظام التعليمى، وقد اشتملت التقارير أيضًا دراسة نقدية شاملة نسبيًا لأداء التعليم الثانوى والابتدائى فى الدولة (ب) بيد أنه لم تبذل أية محاولة

للقيام بتحليل ووصف منظم لهذه المشكلات وقد لوحظ وجود قدر كبير من الحساسية تجاه مناقشة مشكلات أو قضايا السياسة التعليمية، واقترح ببدء العمل وفق تحليل قطاعى كامل سوف يكون أسوأ إستراتيجية للمساعدة، وذلك ـ كما يعتقد المؤلفان ـ لأن التحليل يجب أن يؤدى بطريقة تعاونية مع مرور الزمن .

وفيما يتعلق بالتقويم القطاعى نص العقد على أن يقوم المستشار المتعاقد معه بتقديم خطة لتنفيذه خلال ثلاثة أشهر، بما فى ذلك التعرف على المشكلات الحرجة للسياسة، والتى يجب التصدى لها .

وقد اتخذت عدة خطوات للإعداد لعملية التقويم : كالتعرف على جميع البحوث المنشورة بالإنجليزية عن التعليم فى الدولة (ب) وتم تجنيد هيئة العاملين المتعاقد معهم والمقيمين بالدولة (ب) من أجل تقويم موظفى وزارة التعليم والأشخاص الآخرين الذين استخدموا كنظراء للمستشارين المنتدبين من الخارج ـ وثبت صعوبة هذه المهمة ـ وأجريت مناقشات مع موظفى الوكالة الدولية للمساعدة ووحدة التخطيط بشأن تحديد أهداف التقويم القطاعى .

وقد ظهرت مشكلتان عند اقتراب موعد التقويم هما الإختلاف حول الأهداف، وطبيعة الكوادر البحثية المنوط بها التنفيذ، حيث كانت من المركز القومى للتعليم فى هذه الدولة ومن موظفى الوزارة، وكان ثمة ندرة فى المؤهلين منهم تأهيلاً يسمح بالاعتماد عليهم .

وبدأ العمل فى التقويم، وأمضى أعضاء الفريق الأسبوعين الأولين من عملهم الذى استغرق أربعة أسابيع فى جمع المعلومات المتصلة بالنظام التعليمى من خلال وثائق ودراسات سابقة تم جمعها من الوزارة ومكاتب الوكالة الدولية للمساعدة وبعض البحوث المنشورة من الولايات المتحدة، بما فى ذلك دراسات قطاعية للتقويم من بلدان أخرى .

وقد ظهرت ثلاث مشكلات خلال الأسبوعين الأولين لفريق العمل تمثلت فى صعوبة تنظيم وتنفيذ المقابلات مع مسئولى الوزارة، وكذلك صعوبة التعاون بين هيئات العاملين بالمركز القومى للتعليم وبين المستشارين من خارج الهيئة، وأيضًا محدودية عدد من يستطيعون التحدث بالإنجليزية .

بعد ذلك تمت مناقشة إيضاحات مشروع قرار التقويم مع الوزير الذى طلب ترجمة لملخص عملية التقويم، وإعداد فصول عن الإطار السياسى للإصلاح، والتعليم الأساسى، ومشكلات الإدارة أثناء تنفيذ عملية الإصلاح، وجاءت استجابة الوزير للمادة المترجمة فى غضون ثلاثة أسابيع، بعد أن اقترح إحداث تغييرات طفيفة فى الصياغة للعديد من الفصول، وكان من آثار التغييرات المقترحة تخفيف حدة التعثر القائمة بالنظام التعليمى، وتوفير توقعات أكثر قبولاً أو ملاءمة لتنفيذ عملية الإصلاح .

حالة الدولة (ج)

توضح هذه الحالة ـ كما يرى المؤلفان ـ كيف يكون ممكنًا إشراك صانعى القرار فى مرحلة البناء أو التصميم الأولى للبحث، إذ يمكن لهذه المشاركة أن تسهم فى فهم أعمق من قبل الباحثين خارج الهيئة، والذين يعملون فى إطار البحث، كما تسهم فى تطوير العلاقات القائمة على الثقة بينهم وبين صانع القرار، وإمكانية استفادة الأخير من نتائج البحث .

قامت بعثة الوكالة الدولية للمساعدة والتنمية بالدولة (ج) بطلب مساعدة معهد هارفارد للتنمية الدولية ـ مقر مشروع بريدجز ـ لها ولوزير تعليم الدولة فى فهم مشكلة الرسوب داخل أحد صفوف الإبتدائى .

وكانت أول مهمة لمشروع (بريدجز) Bridges هى التفاوض مع الوكالة حول الحاجة إلى جعل الدراسة فى خدمة أحد أهداف وزارة التعليم، وضمان مشاركة النظراء فى الدولة (ج) من أجل تصميم وتنفيذ البحث .

وتمهيداً لهذه الدراسة فإن مشروع بريدجز قد قام بالإتصال بمخطط تعليمى يعمل بالمكتب الإقليمى لليونسكو، والذى لديه اهتمام وخبرة طويلة ممتدة بمشكلة الرسوب فى نفس الصف بالإقليم، وأمضت هيئة من العاملين بمعهد هارفارد يومًا مع المخطط فى مناقشة المشكلات المحتمل تناولها فى الدراسة، واستكشاف الفروض التى يمكن استخدامها فى تصميم الدراسة، كما قامت هيئة العاملين بمعهد هارفارد بمراجعة كل ١٠ كتب حول الرسوب فى مركزين للبحث والمعلومات (إريك ، وريدك) الأول يغطى البحوث التربوية فى الولايات المتحدة، والثانى يغطى بحوث أمريكا اللاتينية

قام أعضاء هيئة العاملين بمعهد هارفارد بالذهاب إلى الدولة (ج)، وبدأ الإعداد للدراسة بمقابلات مع مسئولي وموظفي الوزارة (الوزير ونائبه أيضًا) والموجهين والنظار والمعلمين. وفي ضوء هذه المقابلات شرع فريق البحث في إعداد نموذج نظري للرسوب في نفس الصف، واكتفوا بعينة من مدارس الريف نظرًا لقلة الموارد، وكانت مدارس ممثلة لمشكلة البحث، وتم استخدام معلمين - بعد تدريبهم - في جمع البيانات والمعلومات، وتمت معالجة البيانات وتنقيتها بواسطة الحاسب الآلي وتم أيضًا تحليلها في فترة قياسية بلغت ثلاثة شهور .

وتم نشر نتائج الدراسة من خلال تقرير نهائي يحتوي على ملخص للتنفيذ، واشتمل على نسخة معدلة أقصر للدراسة، وملخص للنشر أكثر إتساعًا، ونشرة صحفية تتضمن النتائج والتوصيات. وكانت جميع التقارير مكتوبة باللغة القومية باستثناء تقرير موجز بالإنجليزية .

واتخذت الوزارة إجراءات من أجل تنفيذ التوصيات، إلا أن هذه التجربة قد انتهت بشئ من التناقض بالنسبة لفريق هارفارد، حيث دعاهم نائب الوزير وأعطاهم تعليمات بقصر إعطاء البيانات على كبار المسئولين بالوزارة، وهم الذين يقررون ما يمكن الكشف عنه للآخرين، لأن فريق هارفارد لم يوافق على القيام بدور الرقيب لبعض هذه النتائج .

حالة الدولة (د)

وهى نموذج ـ كما يرى المؤلفان ـ لاستخدام بحوث السياسات فى طرح حلول بديلة للقضايا أو المشكلات الحرجة .

قام وزير التعليم بالدولة (د) بدعوة المجموعة التربوية بمعهد هارفارد للتنمية الدولية من أجل مناقشة إتفاقية بشأن مساعدة الحكومة المنتخبة فى عدد من الأنشطة التربوية التالية :

١ ـ تطوير نظام إحصائى للمعلومات .

٢ ـ المساعدة الفنية من أجل تطوير نظام لقياس الكيف التعليمى .

٣ ـ تطوير برنامج تدريبى فى مجال الإدارة المدرسية لتسهيل عملية اللامركزية.

٤ ـ تصميم وتنفيذ دراسة حول مشكلة الرسوب فى نفس الصف .

وبدأ معهد هارفارد نشاطاته فى الدولة (د) بعقد اجتماعات مع كبار العاملين بوزارتى التعليم والتخطيط لتطوير خطة عمل، ثم قام خبير معهد هارفارد للتنمية الدولية والمشرف على الدراسة بالإتصال بمجموعة الباحثين العاملين بمركز البحوث التابع لجامعة تربوية .

وقد بدأ العمل الميدانى بمشاركة الباحثين التابعين للجامعة ولوحدة التقويم بالوزارة كما تم جمع البيانات بنجاح، الأمر الذى أظهر اهتمامًا مجدداً بنتائج الدراسة داخل الوزارة. وعولجت البيانات بالحاسب الآلى الموجود بالوزارة خلال فترة شهر تقريبًا، ثم أرسلت إلى معهد هارفارد من أجل التحليل وقد تم تحليل البيانات إلى شطرين للتحليل الكمى (قام به باحثو الجامعة) وللتحليل الكيفى (قام به معهد هارفارد).

وفى تاريخ لاحق تم تقديم النتائج النهائية للدراسة الخاصة بالرسوب، والتى لم تكن كافية ـ حسب إنتقادات الوزير وكبار معاونيه ـ الأمر الذى دعاهم للحاجة إلى الثقة فى القدرة المحلية .

ولم يكن هناك أثر للدراسة فى السياسة داخل الوزارة وسرعان ما تم نسيانها .

حالة الدولة (هـ)

توضح هذه الدراسة ـ كما يزعم المؤلفان ـ كيف يمكن فى أوقات التغيير السياسى على وجه الخصوص أن تخرج عملية صنع القرار من نطاق البيروقراطية، وكيف يمكن للبحث فى هذه اللحظة أن يؤدى دوراً هامًا فى التعرف على المشكلات الرئيسية وطرح خيارات بديلة للسياسة .

استجاب معهد هارفارد لدعوة وزير التعليم لزيارة الدولة (هـ) لمناقشة شروط إتفاقية من أجل تقديم المساعدة لعملية الإصلاح التعليمى، حيث بدأت الدولة (هـ) فى التحول إلى الحكم الديمقراطى، وكان أول عمل للحكومة الديمقراطية هو تعيين لجنة استشارية للإصلاح التعليمى، وأمضت هذه اللجنة عامين فى دراسة متأنية للإتجاهات العامة للإصلاح، وشعر بعض أعضاء اللجنة وبعض العاملين بوزارة التعليم عجز اللجنة عن اقتراح تشخيص ملموس وخطة للعمل، بما دعاهم لطلب المعونة من معهد هارفارد .

وبعد وصول فريق هارفارد ، كان أول عمل هو إجراء مقابلات مع أعضاء اللجنة الإستشارية للإصلاح التعليمى وكبار العاملين بالوزارة، وذلك للتعرف على أهم ما يجب أن يتناوله التقرير فكانت الموضوعات التالية :

١ ـ أثر التكامل الاقتصادى على النظام التعليمى .

٢ ـ التعليم الأساسى .

٣ ـ التعليم الثانوى .

٤ ـ التقويم الطلابى .

٥ ـ تدريب المعلمين .

٦ ـ التعليم باستخدام لغتين .

٧ ـ التعليم غير النظامى .

٨ ـ التعليم العالى .

٩ ـ الإدارة واللامركزية .

وتم إعداد التقرير خلال خمسة أسابيع، وقدم إلى كبار العاملين بوزارة التعليم، وإلى اللجنة الاستشارية، بالإضافة لممثلى البنوك الدولية للتنمية التى كانت تقوم فى نفس الوقت بتصميم المشروعات من أجل دعم الأنشطة التربوية اللازمة للإصلاح التعليمى.

ولقد تم استخدام تقرير الدراسة على نطاق واسع كمصدر أو إطار مرجعى للتوثيق بواسطة وزارة التعليم .

حالة الدولة (و)

استجاب معهد هارفارد للتنمية الدولية لنداء من أجل مقترح قدمته بعثة الوكالة الدولية للمساعدة ، الموفدة إلى الدولة (و) من أجل إجراء تقويم لقطاع التعليم يستهدف التعرف على الخيارات وأولويات إصلاح السياسة التعليمية .

وتعاون معهد هارفارد مع عدد من المؤسسات التى تتمتع بمصداقية لدى الجماعات السياسية المختلفة وهم جامعة أهلية، ومؤسسة تعليمية أنشأها قطاع الأعمال، ووزارة التعليم .

وتم تشكيل لجنة استشارية من أجل إجراء التقويم، ضمت ٥٠ ممثلاً لأكثر من ٣٠ مؤسسة حكومية وأهلية، وكان واضحًا للجنة أن التقرير النهائى سيكون مسئولية الفريق الفنى، ورغم ذلك كانت الإجتماعات الأسبوعية تخدم غرضين: تساعد الفريق الفنى على فهم تصورات اللجنة الاستشارية من أجل تحليل السياسة، وفى نفس الوقت بناء المناقشات على قضايا ملموسة .

وبعد مناقشات أولية مع اللجنة الإستشارية، وبعد مقابلات أولية مع كبار العاملين بوزارة التعليم، اتفق على أن يغطى التقويم الموضوعات التالية :

١ ـ ما يتعلق بعملية البناء الشامل .

٢ ـ الإتجاهات الاقتصادية والموارد البشرية .

٣ ـ تكاليف وفوائد وتمويل التعليم .

٤ ـ التعليم قبل المدرسى والتعليم الأساسى .

٥ ـ التعليم الثانوى .

٦ ـ الثانوى الفنى والمهنى .

٧ ـ التعليم العالى .

٨ ـ التعليم غير النظامى

٩ ـ التعليم الخاص .

١٠ـ إدارة ولامركزية التعليم .

وقد أعد كل فصل من فصول التقرير كوثيقة مستقلة بذاتها لها ملخص تنفيذى، من أجل تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات من قبل الجماهير المتخصصة، وعرض كل فصل من فصول التقرير فى اجتماعات مختلفة، كما تم إعداد نشرة صحفية لاجتماعات أو لقاءات مع الصحفيين .

وقام الوزير بتشكيل ورشة عمل تستغرق ثمانى ساعات لمناقشة نتائج التقويم مع كبار المدراء بالوزارة، وعددهم ٢٠٠ جاءوا من العاصمة، ومن الأقاليم المختلفة بالدولة، وهو عدد صغير نسبيًا فى وزارة تضم ٧٠٠٠ مدير .

وفى أقل من شهر، بعد تقديم النتائج جرت تعديلات داخل النظام التعليمى بما يتفق وتوصيات التقويم .

إستنتاجات

وبعد أن عرض المؤلفان دراساتهم لحالات من الدول، يتساءلان : ما هى الدروس المستفادة من هذه التجارب فيما يتصل بعملية استخدام المعلومات القائمة على البحث العلمى فى صياغة السياسات التعليمية ؟ .

ويطرحان عدداً من هذه الدروس التى تفيد الفئات المختلفة، كل حسب موقعه فى هذه العملية، على النحو التالى :

دروس للباحثين :

أول درس هو الإقتناع بأن العلاقة بين البحث العلمى والسياسة ليست علاقة بسيطة، أو خطية. ولكن الموقف لا يدعو لليأس، حيث بالإمكان تنظيم النشاط العلمى من أجل جمع المعلومات وتحليلها على نحو يمكن معه التصدى للقضايا ذات الأهمية بالنسبة لصانعى القرار، ففى معظم الحالات تقريباً، لا يكون البحث كافياً لرسم السياسة، ولكنه يمكن أن يوفر قاعدة للمعلومات المتصلة بالمشكلات المختلفة، والحلول المحتملة لها، وطرق تنفيذها .

وثمة درس آخر - كما يرى المؤلفان - وهو أن بحوث تحليل السياسات يمكن أن تؤدى وظيفتين، الأولى توفير المعلومات بشأن قضية معينة، والثانية أن حدوث الارتباط بين البحث ورسم السياسة يعكس الخصائص البنائية للنشاط التعليمى، حيث يعتبر تحليل السياسة حلقة وصل بين البحث وصناعة القرار .

ويرى المؤلفان أن تحليل السياسات تتطلب من الرؤى والمهارات ما يمكن المحلل من الاستخدام الأكثر فعالية للمعلومات القائمة على البحث، كما يتطلب تعليماً

موسعًا يضم كل الباحثين وأيضًا صناع القرار، وهو تعليم يتجاوز بالضرورة ما تقدمه برامج التدريب القائمة .

ويتطلب تحليل السياسات تدريب «كادر» من المهنيين ذوى مهارات خاصة تعين على استخدام بحوث العلوم الاجتماعية فى تناول ما يطرحه صناع القرار من مشكلات، وذلك بغرض توليد المعرفة حول الخيارات السياسية الممكنة .

وقد أظهرت الحالات السابقة ـ كما يرى المؤلفان ـ والذى قامت به مؤسسات بحثية أجنبية بالتعاون مع المؤسسات البحثية المحلية ومع وزارات التعليم فرصة للتدريب أثناء الخدمة .

وأيضًا يرى المؤلفان أن الحالات السابقة تفيد بأن هذا النوع من التدريب لمحللى السياسة يعتبر ضروريًا عند مستوى تعليمى معين .

ويرى المؤلفان كذلك أن من ضمن ما تنم عنه الحالات السابقة، هو أن إصلاح السياسة التعليمية عملية تقوم على التفاعلات الاجتماعية، والإتصال مظهر أساسى لهذه التفاعلات، ولم يكن هناك شئ يمكن فعله بشأن الوصول للمعرفة التى تؤثر فى القرارات، خاصة عندما يكون مختلف الناس والجماعات مشاركين فى عمليتى إنتاج المعرفة وصناعة القرار، كما تفيد أن سبل الإتصال والتفاعل بين الجماعات المختلفة تعد أمراً أساسيًا للإرتقاء بالإصلاح التعليمى القائم على البحث، وذلك من خلال المؤتمرات أو الورش المختلفة، حيث يتخلل هذه التفاعلات متغيرات ثقافية وسياسية، كما أن الحالات السابقة قد أفادت بأن العملاء المحليين يمكنهم أن يكونوا بمثابة وسطاء من أجل حدوث التغيير المنشود وتحقيق الإرتقاء المطلوب.

ويرى المؤلفان أن عملية الإتصال بين البحوث والسياسات تتجاوز الأفكار والتصورات المتعلقة بالنشر، فعملية توصيل النتائج أمر ذو أهمية، حيث لابد للتقارير أن تقدم بلغة وصيغة تمكن الجمهور من الوصول إليها وإلى محتواها،

فالحالات التى تم دراستها توضح كيف أن الاستثمار فى الوقت والطاقة فى المراحل الأولى للمشروع يساعد على تحقيق استراتيجية فعالة فى نشر نتائج الدراسات .

ويرى المؤلفان أن ثمة عامل رئيسى فى نشر نتائج البحوث، هو مشاركة الجماعات من خارج النطاق الحكومى، حيث قد تكون الحكومات متحفظة بشأن التقارير الداعية إلى تغيير السياسات، لذلك كانت مشاركة الجماعات المحلية فى نشر نتائج الدراسات فى كثير من الحالات السابقة أشبه بمعارك سياسية ضد الحكومة من أجل نشر نتائج الدراسة أمام الجمهور .

. وبالإضافة إلى الجماعات المحلية غير الحكومية، فإن ثمة مجموعات أخرى لا تقل أهمية كما يرى المؤلفان وهى تلك المؤسسات الدولية، خاصة مكتب اليونسكو الإقليمى والبنك الدولى، وبنك التنمية لدول أمريكا، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وهو ما اتضح من دراسة الحالات السابقة .

ويعتقد المؤلفان أن المشاركة يمكن أن تشمل تقييم الدراسة، وتحليل البيانات، وتصميم استراتيجية لتقويم النتائج، حيث أفادت دراسة الحالات السابقة وجود درجات متباينة من المشاركة من قبل مختلف الجماعات .

دروس للمتخصصين فى التوثيق :

يرى المؤلفان أن أية نتائج بحثية جديدة يجب الإفادة منها وحفظها فى الأرشيف، أى توثيقها، وتوفيرها للباحثين .

والمسألة ليست فقط -كما يرى المؤلفان- فى توفير أجهزة الكمبيوتر، لكن أيضًا فى توفر إطار نظرى يحدد أية بيانات نافعة، وأى معلومات تنفع رسم السياسات .

لهذا فإن المتخصصين فى التوثيق التربوى لا يعتبرون عملهم الأساسى هو نشر البيانات والمعلومات، بل وأيضًا إسهامهم فى تطوير الأطر النظرية والرؤى المنظمة

للعملية التعليمية، حيث يحتاج تحليل السياسات إلى أطر نظرية متعمقة .

لهذا فثمة توصية بمسارين من مسارات عمل المتخصصين فى التوثيق .

أولاً : مراجعة وتوسيع التصنيفات المعرفية التى درجت على استخدام الوثائق الفهرسية .

ثانيًا : إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى استرجات المعلومات .

والتحدى ـ كما يعتقد المؤلفان ـ يتمثل فى تصنيفات معرفية، ونظم تخزين واسترجاع معلومات مفتوحة يمكن لها أن تنمو باستمرار مع تنامى المعرفة .

دروس لصانعى القرار :

يقول المؤلفان «إن ما نحتاجه هو المزيد من البحث، وليس بالضرورة المزيد من الباحثين، فما نحتاجه هو استخدام أكبر للطريقة العلمية فى مجال عملية رسم السياسة وصناعة القرار، بما يستلزم روابط أكثر عمقًا بين الباحثين وصانعى القرار.

وإذا كان على الباحثين أن يتعلموا مفاهيم ولغة صانعى القرار، فإن صانعى القرار يتعين عليهم تغيير بنية السلطة لمؤسساتهم، بما يسمح بمزيد من الإتصال الأفقى داخل المؤسسة، مع تبنى نوع الحوار الذى يسمح بتحديد وقبول الأهداف المشتركة، وفى نفس الوقت يسمح بمشاركة المعلومات فى تحديد الخيارات السياسية.

القســم الثــانى

توفير المعلومات وأثرها

فى رسم السياسة التعليمية والتخطيط وصناعة القرار

كـيت وايلــد

يطرح المؤلف سؤالاً حول قدرة المعلومات المنظمة والمجتمع المنتج لها ، فى بناء علاقة مباشرة - أكثر من ذى قبل - بين الخدمات التى يمكن أن تؤديها هذه المعلومات وبين القرارات المطلوب إصدارها من صانعى السياسة التعليمية .

ويعتبر أن أهمية هذا السؤال تكون بالنسبة للنظم التعليمية القومية التى دائمًا ما تدمج الخدمات المعلوماتية فى نسيج وزارات التعليم، وهو سؤال مهم أيضًا للمكتب الدولى للتربية التابع لليونسكو، والذى يؤدى دوراً هامًا فيما يتصل بالمعلومات التربوية، وفى تعزيز القدرات الإقليمية والتوعية فى مجال المعلومات والتوثيق التربوى، كما يعتبر سؤالاً هامًا للوكالات التى تحول أنشطة المعلومات لدى أنظمة تعليمية قومية .

كما يطرح المؤلف تساؤلاً حول استخدام الجماعات العريضة للمعلومات عندما تكون نتائج البحث متوافرة، من أجل توسيع شريحة جمهور المستفيدين .

ثم يتساءل عن المعوقات التى تحول دون سد الفجوة بين النظرية والتطبيق من قبل خدمات المعلومات التربوية فى مجال حل المشكلات .

هذه هى الأسئلة الجوهرية التى يطرحها المؤلف فى سياق هذا التقرير . ويبدأ دراسته بمراجعة الأدبيات المتوفرة بمركز التوثيق التابع للمكتب الدولى للتربية، والتعرف على تجارب أربعة بلدان ونظامين إقليميين من أجل المزيد من البحث .

أم القرى للطباعة

وكانت الدول المختارة هى (الأرجنتين وبتسوانا والأردن وسويسرا) حيث أنها بلدان ذات ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة، ويبدأ المؤلف مقارناته بين هذه الدول فيمّا يخص معالجة المعلومات التربوية .

فى الأرجنتين ـ وفى نطاق برنامج الإصلاح التربوى الراسع الذى يدعمه البنك الدولى ـ يجرى تحديث وظيفة المعلومات، ويتم إعادة تشكيل روابط تبادل المعلومات بالتعاون مع الأقسام الإقليمية للتربية والبرنامج التعاونى داخل السوق المشتركة التى تضم الأرجنتين والبرازيل، وبرجواى، وأوروجواى. وينظر للمعلومات فى هذا الإطار ليس فقط كأداة يستخدمها صانعو القرار الحكومى، ولكن أيضًا كأداة فى يد المعلمين والجمهور من أجل المشاركة فى رسم جدول الأعمال الخاص بشئون التعليم .

وفى (بتسوانا) يسعى مجتمع المعلومات لإذكاء الحوار والتكامل بين مجتمعات البحث، ورسم السياسات. ولذلك فإن كلية التربية والمعهد القومى للبحوث والتوثيق يقومان ببناء وحدة معلومات تربوية، بما يدفع ويدعم زيادة القدرات البحثية، وتقديم نتائج البحوث للمراجعة من قبل الخبراء، ومن قبل صانعى السياسة، خاصة وأنه ليس ثمة شبكة متخصصة للمعلومات التربوية داخل الدولة .

ويقف الأردن فى منتصف الطريق بالنسبة لبرنامج الإصلاح التعليمى، ويعتبر المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية هو الإدارة البحثية الخاصة ببرنامج الإصلاح، وتم ربطه بوزارة التعليم، وتقوم العلاقة المشتركة على تطوير واستخدام قاعدة بيانات مشتركة للوفاء باحتياجات البحث والإدارة، ويتم توفير بحوث المركز لموظفى الوزارة بشكل منظم .

وتعتبر سويسرا أكثر الدول الأربع تقدمًا فى مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطوير قواعد بيانات تربوية، وشبكات معلومات تعمل بالكمبيوتر .

ويعد جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية مقراً للشبكتين اللتين تم التعرض لهما فى هذه الدراسة .. حيث شبكة المعلومات التربوية الإقليمية (REIN) فـــى جنوب شرقى آسيا، وشبكة البحوث فى أمريكا اللاتينية (REDUC) وأساس الخدمة فى هاتين الشبكتين هو توفير قاعدة بيانات لمستخلصات وثائقية وتجميع التقارير الخاصة بالممارسة والتطبيق، ومعلومات هامة فى مجال تحليل السياسات .

وقد سعى المؤلف فى هذه الدراسة حول التجارب السابقة، للإجابة عن تساؤلات تتناول الجوانب التالية :

١ ـ التمـــــويل
٢ ـ هياكل الإدارة
٣ ـ أدوات الإدارة
٤ ـ بنى النظام الشبكى
٥ ـ أدوات دعم الشبكات
٦ ـ المستخدمون وحاجاتهم
٧ ـ الخدمات والنتائج
٨ ـ أنواع وموضوعات المعلومات التى يتم جمعها
٩ ـ مصادر المعلومات
١٠ـ استخدام التكنولوجيا
١١ـ المشكلات والعقبات .

ويرى المؤلفان أن نتائج هذه الدراسة التى تتعامل مع عدد محدود من البلدان، ومع شبكتين إقليميتين لا يمكن اعتبارها نتائج شاملة .

التمويل :

كان الغرض لدى المؤلف من طرح السؤال حول التمويل، هو معرفة مدى مساهمة مدراء وحدات المعلومات فى إعداد مقترحات الميزانية، وما يترتب على ذلك من إدارة الموارد. واستنتج أن فى المراكز الأصغر مثل «بتسوانا والأردن» كانت المشاركة محدودة جداً فى كل من إعداد الميزانية وإدارة الموارد .

وفى وزارة التعليم بالأرجنتين كان مدير مركز المعلومات مسئولاً عن تطوير المقترحات بشأن استقرار تمويل البنك الدولى وموارد الوزارة، فضلاً عن مسئوليته عن جميع جوانب إدارة الموارد .

وكانت مستويات الميزانية فى مركز (IDES) السويسرى تقوم على مقترحات يقدمها المركز، وتدار بواسطة مديره .

وقد قدمت سويسرا المثال الوحيد للخبراء فى مجال المعلومات والمكلفين بإعداد الميزانية، والإدارة والتمويل من خلال المنح التى تشكل مكونًا هامًا من مكونات الميزانية المخصصة لبرامج المعلومات التربوية لمراكز ردك، والراين ونيز، وايرنسا، ووزارة التعليم الأرجنتينية .

الإدارة :

وركز المؤلف مشكلات الإدارة فى استخدام أدواتها، والتقويم، حيث اعتبر أن عدم استخدام أدوات الإدارة يمكن أن يحد من مصداقية وحدة المعلومات كشريك فعال.

وقد توصل الباحث إلى أن معظم المراكز تستخدم أجهزة كمبيوتر فى قواعد البيانات، واسترجاع المعلومات، إلا أنها لم تكن تستخدم فى إنتاج معلومات متصلة بالإدارة، فكانت السجلات اليدوية ذات قيمة محدودة .

فى كل من الأرجنتين وسويسرا كان يتم إنشاء بنى جديدة بغرض بناء أدوات للضبط والتحكم، ومن أجل إحداث توازن للموارد اللازمة للإنتاج ووظائف الخدمات.

هيئات العاملين وهياكل الإدارة :

كانت هيئات العاملين ذوى الخبرة فى مجال المعلومات مسئولة عن الإدارة والعمل الفنى فى بتسوانا ـ كما استخلص المؤلف ـ وكذلك مكتبة وزارة التعليم فى الأردن والمركز السويسرى للمعلومات والتوثيق، وفى الأرجنتين لاحظ أن المدير يكون متخصصًا فى علم الاجتماع، وفى مركز الردك يكون متخصصًا فى التعليم، وفى الأردن يكون المسئول عن التوثيق العلمى داخل مركز البحوث القومى متخصصًا فى نشر المعلومات .

وقد تراوحت أعداد هيئة العاملين بنسبة (١) فى مركز الراين إلى (٥٢) فى مركز معلومات وزارة التعليم بالأرجنتين .

وكانت الأرجنتين هى الحالة الوحيدة التى كانت فيها هيئة العاملين تشكل عدداً ذا قيمة تم تعيين خمسة من المنسقين للمكتبة ومركز التوثيق والإتصالات والمشكلات والإدارة .

الهياكل الشبكية والأدوات :

يرى المؤلف أن علاقة مراكز المعلومات مع المؤسسات الأخرى، والمؤسسات الشبكية الرسمية أو غير الرسمية مهمة لتوفير القدرات اللازمة لخدمة العملاء .

ولاحظ أن الأرجنتين بوجه خاص يعتبر تدفق المعلومات التربوية داخل الدولة عبر التنظيمات الشبكية هامًا، نظراً لطبيعة التركيب الفيدرالى، وبسبب توزيع المسئوليات التعليمية.

وفى بتسوانا أصبح النظام الشبكى عنصراً أساسيًا من البرنامج البحثى للمعهد القومى والتوثيق، كما استطاع أن يقوم بمهمة النشر، وأن يكون مصدراً للمعلومات بالنسبة للتوثيق .

وفى سويسرا نجحت التنظيمات الشبكية لمراكز التوثيق والمعلومات بها بسبب عدة عوامل :

١ ـ المرونة فى التعرف على المؤسسات المشاركة وجداول أعمالها .

٢ ـ مشاركة المتخصصين فى التوثيق وراسمى السياسات فى اجتماعات الشبكة.

٣ ـ القدرة على التكيف مع جداول أعمال الهيئات المانحة .

٤ ـ القيادة الملتزمة .

المستخدمون :

وفى هذا السياق رصد المؤلف تلك المراكز التى تحرص على معرفة الأولويات داخل الوزارات من أجل إيجاد خدمة مرجعية فورية (مركز الراين) وتلك التى تحدد نماذج استخدام المعلومات لواضعى السياسة التعليمية (مركز ريدك) ومن يوجه خدماته ـ تحديداً ـ لصانعى السياسة على المستوى الإقليمى، وللمؤتمرات التى تتناول مشكلات التعليم داخل المناطق المختلفة (مركز إيرس) .

كذلك قام مركز نير فى بتسوانا بتطوير قاعدة بياناته من أجل استخدام مخططى التنمية غير أنه لا يتابع بشكل كاف الهيئات والجماعات المستهدفة .

ويرى المؤلف أنه بات من الواضح أن ثمة حاجة للتحكم والضبط من أجل تقييم نماذج الاستخدام من قبل الجماعات المستهدفة من أجل إعادة تقديم الخدمات فى الوقت المناسب، ويقر بأن واضعى السياسة ليسوا فقط هم المستفيدون من المعلومات التربوية.

احتياجات المستفيدين :

يرى المؤلف أن قرارات واضعى السياسات تحددها القرارات المنوط بهم إتخاذها ، والمشكلات المطلوب منهم مواجهتها ، لذلك لا يهتمون كثيراً بنتائج البحث

كنتائج تمثل أفضليات، بل يبحثون عن المعلومات وفق احتياجاتهم الفعلية، كما أن واضعى السياسة لا يحتاجون إلى معلومات مجزئة، فهم يحتاجون المعلومات من كافة المصادر بشأن ما يواجهونه من مشكلات .

لذلك أعتبرت البيانات والمعلومات المتصلة بالبيئات المحلية والقومية، والمتعلقة بالإطار التنظيمى والتشريعى ذات أفضلية من قبل الكثيرين، كذلك المعلومات المتصلة بالهياكل والأنظمة فى كل مكان .

أنواع وموضوعات المعلومات التى يتم جمعها :

ويرى المؤلف ـ أو الباحث ـ أن تحديد مجال المادة المراد جمعها، إنما يساعد المستخدمين على تحديد ما إذا كانت الخدمة تشبع احتياجاتهم، وكذلك فإنه يمكن الإدارة من وضع أولوياتها فى ضوء التكاليف، كما يساعد فى دعم جهود التسويق، والمساعدة فى التعرف على المستخدمين المستهدفين .

ثم يطرح نماذج مثل مركز IDES وسويسرا الذى يعيد تحديد الموارد المراد جمعها من أجل توضيح ما قد يتوقعه المستخدمون من مركز المعلومات، كذلك مركز ريدك والراين اللذان يمتلكان سياسات ضمنية تحددها المعلومات المنتجة داخلها، ولكنهما لا يمتلكان أية وسائل لتقويم الكيفية التى يمكن الحكم بها على مدى التغطية الشاملة للمواد المجمعة .

الخدمات والمنتجات :

ويسجل المؤلف ملاحظته بهذا الشأن، حيث معظم الوحدات التى تضمنتها الدراسة تسعى لتطوير الخدمات والمنتجات، ففى الأرجنتين يجرى إعادة بعث لخدمات طال خمودها، كما يصدق هذا على بتسوانا، كما يصدق كذلك على سويسرا .

ويقول المؤلف أن التفكير الأكثر إبداعًا بشأن المنتجات يحدث الآن فى مركز ريدك، كما يشرع مركز نير Nir وإرنيس Ernes فى بتسوانا فى بناء قاعدة بيانات لمواد البحوث التربوية لتشابه قاعدة المستخلصات فى مركز ريدك، كما أن النظام الشبكى السويسرى لمركز إيدس IDES سوف يضيف إلى خدماته الببلوجرافية، تقارير توثيقية توفر المعلومات الواقعية المتعلقة بالقضايا التعليمية الكبرى والمصممة لمجال رسم السياسات .

وقد قام مركز المعلومات بوزارة التعليم بالأرجنتين بتنشيط خدمتين ، هما كتيب منشور يشتمل على جداول تتعلق بمحتويات صحف معينة وقائمة بكتب ومواد جديدة، وبالإضافة إلى خدمات المعلومات هذه، يعتزم مركز المعلومات بالوزارة تطوير سلسلة من الأحداث المعلوماتية لزيادة الوعى الجماهيرى بقضايا التعليم .

ويطرح المؤلف بعد ذلك قضية أن تكون خدمة المعلومات مجانية أم برسوم، فيرى أنه فى ظل مناخ الميزانيات المحدودة فإن وجود إتفاقيات تبادل داخل وخارج النظام الشبكى يعد أمراً هامًا .

استخدام التكنولوجيا :

تبين للباحث فى هذه الدراسة أن المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التعليم بالأردن هما المؤسستان الوحيدتان اللتان لم تستخدما أنظمة الحاسب الإلكترونى فى عملية التوثيق، بينما فى سويسرا كان نظام إيدس هو المؤسسة الوحيدة التى أدخلت نظام الحاسب الآلى. كذلك فإن معظم المؤسسات كانت تتجه نحو بيئات محلية من النظام الشبكى، ففى الأرجنتين ثمة إتجاه لربط مركز التوثيق التربوى الفيدرالى والإقليمى من خلال شبكة واسعة، كذلك ثمة عدد من المراكز تستخدم الشبكة الدولية (الإنترنت) .

ولوحظ أن الوسيلة التكنولوجية السائدة داخل المؤسسات (موضوع الدراسة) هى نظام (CDS / ISIS) الذى طورته وقدمته مجانًا منظمة اليونسكو، ولا يزال يوجد فرق شاسع فى المؤسسات التكنولوجية المتاحة وقدرات استغلالها داخل هذه المؤسسات .

التسـويق والإرتقـاء :

فى هذا المجال يركز الباحث ملاحظاته على محاولات تسويق المنتجات المعلوماتية، وسبل الإرتقاء بها تشجيعًا لرواجها. ويدون ملاحظاته حول سبل الإرتقاء بالخدمة على النحو التالى :

١ ـ قيام شبكة (REDUC) بتقييم المدخلات بالإشتراك مع مؤسسة أخرى بالإقليم لعمل ملفات بحثية خاصة بتحليل السياسات، كذلك قيام الشبكة بحوار مع المعلمين.

٢ ـ الإعداد المسبق لمواد المعلومات اللازمة لحلقات وورش البحث الخاصة بقضايا التعليم .

٣ ـ تقديم مقترحات بشأن إدراج بنود معلومات فى جداول أعمال حلقات البحث.

٤ ـ المشاركة فى الشبكات المرتبطة بموضوعات الدراسة .

٥ ـ تنظيم مؤتمرات وحلقات بحث حول ما يستجد من معلومات أو تقارير أو نتائج بحث .

٦ ـ إعداد ملخصات ذات طابع ثقافى حول القضايا المراد نشرها عن طريق وسائل الإعلام لتستخدم من قبل صانعى السياسة والممارسين .

نتائـج عـامـة :

يرى المؤلف (الباحث) أن الحالات السابقة قد أوضحت ـ مع إستثناءات قليلة ـ أن معلومات التعليم لا تزال منعزلة عن الإدارة المؤسسية، وعن مجتمعات المستخدمين،

وفى نفس الوقت ثمة سعى لتحديد الأهداف، وجماعات المستفيدين، والكيفية التى يمكن بها مجابهة الإحتياجات المختلفة .

ويستخلص بأن ثمة ثلاثة مكونات لتحقيق هدف استغلال المعلومات من أجل تغيير أنظمة التعليم وهى : الإيمان بوجود علاقة بين توافر المعلومات وتحقيق التغيير، والإعتراف بأن قاعدة المعلومات ضرورة فى عملية صنع القرار، وأيضًا الإعتراف بدور متخصصى المعلومات فى هذا الأمر .

كذلك يرى الباحث أن كثيراً من الحالات قد ركزت فقط على صانعى القرار بإعتبارهم الجمهور المستهدف لنظم المعلومات، باستثناء مركز المعلومات الأرجنتينى الذى وضع فى اعتباره أيضًا المعلمين ومديرى المدارس والجمهور الأوسع .

مدخل المشكلات فى استخدام المعلومات :

وهنا يتناول الباحث الإرتباط بين المعلومات وطبيعة المشكلات التى تكون قيد البحث، موضحًا أن الخيارات الأيديولوجية أو السياسية تكون ذات تأثير فى طرح الحلول أكثر مما توفره المعلومات الكيفية، ورغم ذلك فإنه فى زمن الإصلاح والبناء تكون المعلومات الكيفية ذات أثر عظيم .

ثم ينتقل الباحث للحديث عن طبيعة المؤسسة المنوط بها مواجهة المشكلة وكيف تؤثر خصائصها على شكل ومحتوى المعلومات، مؤكداً أن وزارات التعليم لها خصائص متشابهة كالبيروقراطية الحكومية بما يؤثر على تدفق البيانات، كذلك تؤثر طبيعة الهيئة الإستشارية المتوفرة لدى الوزير وكبار موظفيه، وكذلك عملية التخطيط وطبيعتها على طبيعة المعلومات التى يتم جمعها .

ويرى الباحث أن بإمكان المستخدم إتخاذ قرار بشأن ما إذا كان مركز المعلومات يستطيع حل المشكلة أم لا ؟ وذلك عن معرفة وعلم بذلك .

كما يرى أن الفهم المتبادل وبناء الصلة بين مراكز خدمة المعلومات وبين المستخدمين أمر ضرورى لاستخدام المعلومات كمدخل لحل المشكلات .

كذلك يتعرض لضرورة وجود تكامل بين بنى المعلومات من خلال نظام شبكى، ووجود مناخ مؤسسى يعتمد على البحث أساسًا فى بيئة إدارية ملائمة، ويرى أن البحث وتحليل السياسة وجمع المعلومات هى أنشطة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا .

ويتناول الباحث دور «سماسرة المعلومات» الذين يظلون على ارتباط وثيق بتلك التطورات التى تجرى فى مجال أعمالهم، وأن ثمة قنوات أو مسارات تزيد من إتصال السماسرة بالمعلومات، ويشير إلى أن مفهوم سمسار المعلومات ليس مفهومًا جديداً ، فقد اعترف به من قبل كعنصر من عناصر البحث العلمى .

وبعد أن يتعرض الباحث لعدد من القضايا الإدارية، كإدارة المعلومات، والقيادة، وطبيعة المشروعات، واستخدام التكنولوجيا ، والتمويل، وتدريب هيئة العاملين بالمعلومات التربوية ينتقل إلى دراسات الحالة بشكل أكثر تفصيلاً .

(١) الأرجنتين :

ويبرر الباحث استخدام الأرجنتين بسبب أن وزارة الثقافة والتعليم بها تسعى لمدخل جديد للمعلومات من خلال إعادة بناء وتوجيه المكتبة الكلاسيكية وبرنامج التوثيق الملحق بالوزارة، وهذه العملية تدخل ضمن إطار عملية إصلاح تعليمى يدعمه قرض من البنك الدولى .

التمويل :

أوضح الباحث أن إسهام الوزارة فى ميزانية ١٩٩٤ بلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار، وصلت فى ميزانية ١٩٩٥ إلى مليون دولار، وبالإضافة إلى ذلك فإن المكتبة تتلقى تخصيصًا شهريًا مقداره ٢٥٠٠ دولار لتغطية المشتريات والنفقات .

ادوات وهياكل الإدارة :

تعتمد الإدارة على قيام المديرة بكتابة تقارير إلى نائب الوزير (أسبوعية وسنوية) كما تشارك فى اجتماعات مجلس الوزراء مع مدراء ووكلاء الوزارة، وثمة تجديدات إدارية منها إدخال وظيفة منسق الإتصالات والتى من شأنها تدريب هيئة العاملين على المستويين الإتحادى والإقليمى، فضلاً عن تخطيط الأنشطة الثقافية للمركز، والجديد الآخر هو استحداث وظيفة مشتركة بين جميع الوظائف الخاصة بالتنسيق .

هياكل النظام الشبكى :

تتكون الشبكة الرئيسية من أربعة وعشرين مركزاً لتوثيق المعلومات الإقليمية كشركاء داخل الإقليم، كما تعتبر وزارة التعليم عضو فى النظام الشبكى Reduc، وتقوم المراكز بتطوير قواعد بيانات تعمل بالكمبيوتر وتستخدم نظام (CDS / ISIS) وسوف تتلقى هذه المراكز الإقليمية تدريبات فى إدارة المعاجم .

ويتم الإعداد من أجل برامج التخطيط فى مجال نظام (CDS / ISIS) من أجل استخدام الموسوعة التى تستخدم داخل هذا المركز مع موسوعة مكتب التربية الدولى.

المستخدمون واحتياجاتهم :

الغالبية العظمى من المستخدمين هم الطلاب (٤٠٪ طلاب جامعيون ، ٢٩٪ طلاب ثانوى) والباقى من المعلمين والإداريين والباحثين، وثمة قاعدة بيانات لمتابعة الإستخدام فى المستقبل .

وصانعو القرار بالوزارة لم يتم إبرازهم بعد كجماعة مستخدمين لهم احتياجاتهم الخاصة، على الرغم من وجود خطط فى نطاق مشروع البنك الدولى للتعرف على المجموعات المؤثرة على شبكات المعلومات .

أنواع ومواد المعلومات :

مجموعة المعلومات الحالية تغطى جميع مجالات المعرفة بمستوى يناسب الطلاب والمعلمين، كما أنها تضم جميع وثائق الوزارة ومنشوراتها التى تعد المكتبة مركز توزيع لها ، كما أنها تضم التشريعات التعليمية .

الشبكات والمنتجات :

معظم قواعد بيانات المكتبة لا تشتمل على مفاتيح أو مستخلصات، فالأولوية كانت تستهدف توفير المعرفة لمحتويات مجموعة المعلومات والمواد ، وثمة مشروع بدأ عام ١٩٩٥ لإضافة مفاتيح للسجلات الحالية من خلال البرنامج المركزى قصير الأمد ، والذى جعل بالإمكان إنشاء دليل فى غضون ثلاثة شهور ، ويتم الآن تنفيذ بحوث لمواد دراسية من خلال استخدام عناوين عامة .

مصادر المعلومات :

هى مؤسسات قومية وإقليمية ودولية تتناول جميع جوانب التعليم، ومن المحتمل أن يكون ضروريًا تحديد نطاق أو مجال المعلومات من أجل تنظيم التعاون الفعال مع المراكز الإقليمية، ولضمان توفير كمية متوازنة من المادة التى يمكن التحكم فيها .

استخدام التكنولوجيا :

سوف يسهم قرض البنك الدولى فى إضافة ما يقرب من ٢٠ محطة ترتبط بشبكة المعلومات المحلية داخل نطاق الوزارة، وفى إيجاد شبكة معلومات واسعة النطاق بالمراكز الإقليمية تعمل بنظام تحت اسم Novel for Windows لإتاحة مدخل أكثر تكاملاً مما هو موجود فى نظام CDS / ISIS .

وبالإضافة إلى برامج معالجة المعلومات والكلمات والنظم الإدارية، فإن المركز سوف يتصل بالمرئيات الحديثة وعقد المؤتمرات وتكنولوجيا الليزر من أجل دعم برامجه .

تسويق وتجويد المنتجات :

شرع المركز فى إعادة بناء إتصالات مع البنى الحكومية الإقليمية من خلال المؤسسات البحثية والجامعات والمؤسسات الدولية والإقليمية بغرض الإعلان عن خططه وإيجاد سبل للتعاون . ويقوم ا لمركز الاجتماعى والثقافى المقرر إدارته فى نطاق برنامج المعلومات بتوفير منفذ مهم للتسويق وتجويد الخدمات للمعلمين والباحثين والمجتمع ككل .

المشكلات والعقبات :

تواجه الوزارة الفيدرالية عدداً من التحديات أكبرها يتصل بكيفية ربط شبكة المعلومات التعليمية العامة بالخدمات المركزية اللازمة لدعم السياسات وصناعة القرار فى إطار جهود الإصلاح التعليمى، كما يمثل إدخال أساليب ومواد جديدة لتطوير البيروقراطية المحافظة الحالية تحديًا آخر، وأيضًا التحدى الخاص بإعادة إنشاء دور قيادى فيدرالى من داخل البنى الإقليمية التى تكون أحيانًا أضخم حجمًا وأكثر استقراراً من البرنامج الفيدرالى .

الدعم داخل نطاق وزارة التعليم :

يتمثل هذا الدعم فى مخصصات الوزارة لمشروع المعلومات من قرض البنك الدولى ومن ميزانيتها الدائمة .

شبكة المعلومات التربوية القائمة على الإحصاء :

أنشئت لتعزيز تخطيط الوزارة وتعزيز القدرات التقويمية بالإضافة إلى توفير الإحصائيات التعليمية والاجتماعية، وثمة إتصالات بين المركز والشبكة الإحصائية من أجل التخطيط المشترك .

المستخدمون وشركاء مركز المعلومات والوسائط المتعددة الجديدة :

لاحظ الباحث أن مركز المعلومات والوسائط المتعددة الجديدة يعيد توظيف نفسه على مسرح المعلومات التربوية القومية من خلال الإتصالات بالمؤسسات المشاركة لتوفير الخدمة التربوية والبحثية والتدريبية فى مجال التعليم . من هذه المؤسسات :

- مديرية التعليم والثقافة فى بيونس ايرس .
- مكتبة ماريانو مورينو والمركز الثقافى .
- معهد البحوث ووزارة التعليم .
- كليات العلوم الاجتماعية بأمريكا اللاتينية .
- نظام ريدك فى الأرجنتين والذى يوجد له ثلاث مراكز هى الوزارة والجامعة الكاثوليكية ومركز البحوث للعلوم التربوية والاجتماعية .

ويستنتج الباحث فى النهاية أن المشروع الذى تم وضعه فى هذه الحالة يهدف إلى إعادة تنظيم المعلومات التربوية داخل وزارة الثقافة والتعليم، وفى نطاق البيئة الاجتماعية بالأرجنتين يخاطب المشروع هيئات المستخدمين من ذوى المسئوليات المختلفة، كما يعيد تنظيم عادات استخدام المعلومات من خلال إجراء تغيير داخل مجتمع التوثيق والمكتبة، وبناء صلات قوية مع المؤسسات القومية والإقليمية والدولية فى مجال التربية والتعليم .

(٢) بتســــوانا :

يرى الباحث أن هذه الدولة على المستوى الاقتصادى تعانى عجزاً فى التمويل على الجانب التعليمى إنعكس على السياق الذى توجد فيه المعلومات التربوية، كما أن البيئة البحثية هناك تعانى العديد من المشكلات، حيث لا تثار مشكلة استخدام المعلومات إلا على مستوى كلية التربية فى جامعة بتسوانا دون وزارة التعليم أو أى مؤسسات خاصة بالمعلومات .

وتشارك كلية التربية فى ثلاث شبكات هى ERNSA (شبكة البحوث التربوية لأفريقيا الشرقية والجنوبية) وشبكة BOLESWA (شبكة بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند) وشبكة BERA (شبكة البحوث التربوية) .

وعلى مستوى بيئة المعلومات فى بتسوانا لاحظ الباحث أنه لا توجد مؤسسة واحدة فيها مسئولة عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات التربوية، وأن ثمة أربع مؤسسات تقوم بجمع هذه المعلومات بالإضافة إلى مواد أخرى وهى المكتبة القومية، ودار المحفوظات والأرشيف القومى، وجامعة بتسوانا، والمعهد القومى للبحوث والتوثيق (نير).

وهى تجمع معلومات تربط فيها تقارير البحوث التربوية والرسائل الجامعية والمواد الأخرى ذات الصلة والمنتجة محليًا والتى تتداخل إلى حد كبير .

وحول بيئة التخطيط لاحظ الباحث وجود شبكة حكومية مركزية من أجل تزويد الدواوين الحكومية بالمخططين وإخصائى المكتبات .

المعلومات التربوية داخل المعهد القومى للبحوث والتوثيق (نير) :

أنشئ هذا المعهد عام ١٩٧٥ لتحقيق ثلاثة أهداف هى :

١ ـ إجراء البحوث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

٢ ـ توثيق ونشر وتوزيع نتائج البحوث .

٢ - تطوير القدرات البحثية المحلية .

الإدارة والتمـويـل :

تلقى مركز (نير) تمويلاً خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ من أجل توفير هيئات العاملين والمعدات، ومنذ ذلك الحين أدرج المركز تكاليف هيئات العاملين ضمن ميزانيته الدائمة، ومركز التوثيق الآن هو وحدة مستقلة مضافة إلى وحدات النشر والبحوث والحاسب الآلي، ولهذا المركز خمس وظائف .

أدوات الإدارة :

أربعة أهداف أخذت طابعًا رسميًا فى نطاق مشروع تمويل المركز (نير) وهى :

- تنظيم ونشر وتوزيع المعلومات القومية والتوثيق العلمى الخاصة بأنشطة التنمية لبتسوانا .
- المشاركة فى شبكة المعلومات الإقليمية للتنمية فى كل بلدان أفريقيا وبلدان أخرى.
- تدريب العاملين فى (نير) على تنظيم وتشكيل مركز التوثيق التخصصى .
- تجهيز معدات الحاسب الآلى والعاملين والتدريب اللازم للمركز (نير) .

ويتناول الباحث بعد ذلك بنى الإدارة وبنى النظام الشبكى وأدوات دعم الشبكة والمستخدمين واحتياجاتهم وأنواع المعلومات التى يتم جمعها موضحًا أن ثمة أوجه قصور لازالت قائمة مثل عدم مشاركة المركز فى شبكات تبادل المعلومات بما يفى حاجته لتطوير أدواته، كما لم يتم بذل محاولة للتعرف على احتياجات المستخدمين وأن ما يتم جمعه من معلومات هى أدبيات خام، كحلقات بحث، أوراق لورش عمل، وتقارير بحوث، ووقائع مؤتمرات، ولا يقوم المركز بجمع رسائل علمية .

وينوه الباحث إلى أن المركز - فيما يتصل بالخدمات والمنتجات داخله - يوفر المراجع وخدمة التصوير الآلى، لكنه لا يقدم خدمة الإعارة، وبه حجرة قراءة صغيرة،

ويقدم برنامجًا للتدريب يستمر شهراً أو ثلاثة أشهر متصلة، ويركز على إدارة التوثيق أكثر من إدارة الحاسب الآلى .

وفيما يخص مصادر المعلومات للمركز، يذكر الباحث أنه يعتمد على الشبكات غير الرسمية للتعرف على مصادر ومنتجى المعلومات ومستخدميها .

ثم يتناول الباحث المشكلات والعقبات القائمة أمام مركز (نير) حيث يشعر المتخصصون فى التوثيق بأنه ليس لديهم جدول أعمال مشترك، كما لم يتم بناء روابط وثيقة بين العاملين فى البحوث، وثمة عزلة بين مركز التوثيق والمركز الأم (نير) بما يؤثر على قدرة العاملين فى بناء إتصالات فعالة بالجماعات الأخرى .

وحول التطبيقات التكنولوجية يرى الباحث أن تركيب نظام CDS / ISIS كجزء من المشروع الذى يموله مركز ردك REDUC يستخدم فقط من أجل بناء قواعد بيانات واسترجاع معلومات وليس لأغراض تتعلق بمهام الإدارة .

وحول التسويق والإرتقاء بالخدمة لاحظ الباحث أنه لا يوجد تسويق نشط أو جهد يبذل فى سبيل الإرتقاء بعملية التسويق .

ثم ينتقل الباحث فى الحديث إلى تلك العوامل المؤثرة على نجاح التعاون بين مركزى (إرنسا ، ونير) حيث النظام الشبكى يعمل على دمج المعلومات ولكنه نادراً ما يدمج ما يتصل بالمسئولية عن توفير التدريب الخاص بالتوثيق .

ونبه الباحث إلى ضرورة أن يرتبط المركز بالنظام الشبكى الإقليمى والدولى حتى تتحقق الفائدة المرجوة .

(٣) الأردن :

تتمثل خدمة المعلومات التربوية فى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية الذى يعد هيئة مستقلة تحت إشراف اللجنة العليا للعلوم والتكنولوجيا، ويدير لجنة تنفيذية تشمل الأمانة العامة لوزارتى التعليم والتعليم العالى، والمدير العام لمؤسسة التدريب المهنى، ومهام هذا المركز هى :

- تقـويم الأثـر .
- العمل كقاعدة بيانات ونظام معلوماتى لإدارة التعليم.
- البحوث التجديدية .
- إدارة التعليم والتقويم الإدارى .
- البحوث الخاصة بالمواهب فى مجال النظام التعليمى .

ويتناول الباحث تلك الروابط القائمة بين المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية وبين وزارة التعليم فى إطار خطة الإصلاح التعليمى، مشيراً إلى اهتمام المركز ببحوث السياسات الموجهة لتحقيق أهداف خطة الإصلاح التعليمى التى تنفذه وزارة التعليم بشكل رئيسى، وموضحًا أن العاملين بالمركز معينون بالبحوث والمعلومات معًا ، فيدور العمل على محورى قاعدة البيانات ونظام المعلومات الخاص بإدارة التعليم .

وتبدو القيمة التى أضفاها المركز على نشاط البيانات ممثلة فى تطوير أدوات البحث التى يمكن بواسطتها استخدام المعلومات فى مجال صناعة القرار .

ويناط بالمركز القيام بالتوثيق العلمى، ونشر المعلومات، والتفكير الواقعى فيما يخص قضايا التعليم، وكما أوضح كبار العاملين بالمركز فإنه من غير الممكن إنجاز كل شئ فى نفس الوقت

وعن المادة التى تم جمعها داخل المركز يذكر الباحث منها، التقارير المنتجة بالوزارة، وأربع صحف محلية (ثلاث باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية) وخمس عشر دورية عربية متخصصة، ووثائق المنظمات الدولية، إضافة إلى ما يتم شرائه من كتب، وهى مواد تغطى كل جوانب التعليم الابتدائى والثانوى، وتطبيقات الكمبيوتر فى مجال التعليم والإرشاد النفسى .

وعن الخدمات المقدمة داخل المركز يذكر الباحث منها الإعارة وخدمة المراجع لهيئات العاملين بالوزارة، والمستخدمين من خارجها، وإعداد قائمة شهرية بالمطبوعات الجديدة، ومحتوى شهرى لمقالات دورية جديدة، وتقرير كل عامين لتشريعات التعليم .

ويقوم قسم الوثائق بإصدار تقارير منشورة، وترجمة تقارير وتقديم مستخلصات بالعربية لتقارير البنك الدولى، ومعهد هارفارد للتنمية الدولية .

وثم مشكلة مرتبطة بالتخطيط، حيث يعتمد ما يتم إصداره على ما تم الحصول عليه، أو إستجابة لاحتياجات الباحثين الأفراد .

ويرى الباحث أن ثمة ضرورة لأن يطبق المركز أساليب التخطيط فى عملية نشر المعلومات، وفى التوثيق العلمى .

ويشير الباحث إلى أن وزارة التعليم يمتلك مركزاً تقليديًا للتوثيق، بالإضافة إلى وظائف الترجمة والنشر، وقد أنشئ هذا المركز بدعم من اليونسكو منذ ٣٠ عامًا، وهو يضم هيئة عاملين تتكون من أربعة أفراد، ويقوم كبير الإخصائيين بإعداد تقريرات فى بداية كل عام .

وحول استخدام المعلومات داخل المركز يشير الباحث إلى أن الجامعات تعتبر أفضل مصدر، ولكنها ليست مصادر كافية للأدبيات التعليمية، وأن ثمة جهد ينبغى أن يبذل مع الوزارات والهيئات العامة الأخرى من أجل توفير المعلومات .

ويرى العاملون بالمركز عدم وجود توافق بين بحوث السياسات ـ والذى يعتبر عملاً ضمن أعمالهم ـ وبين الحاجة إلى قاعدة معلومات عريضة تعكس الأفكار والخبرات المطورة فى كل مكان .

وحول الطرق الفنية التى يتبعها المركز فى نشر إنتاجه، فإن ثمة آليات متعددة، مثل توزيع كميات تتراوح ما بين ٢٥٠ إلى ١٠٠٠ نسخة من تقارير المركز ووثائقه

داخل الأردن والمنطقة العربية، إمداد المكتبات بوزارات التعليم بالمادة المنشورة، كما تقوم هيئة اليونسيف واليونسكو باستضافة حلقات البحث للمشاركة مع المركز كوسيلة لنقل نتائج وخبرات المركز، كما يقوم البنك الدولى، ومعهد هارفارد للتنمية الدولية بنشر نتائج برنامج الإصلاح التعليمى، ويمكن استقطاب الجمهور من خلال الاجتماعات وحلقات البحث، وتقام المعارض الخاصة بالكتب فى بلدان المنطقة .

ولعل من أبرز القضايا والمشكلات التى يواجهها المركز ـ كما أشار الباحث ـ عدم وجود تخطيط فى تجميع المعلومات، واعتمادها على الإتصال الشخصى والمقابلات، وضرورة تفسير احتياجات المستفيدين بلغة مألوفة لهم .

(٤) أمريكا اللاتينية:

يتناول الباحث شبكة التوثيق والمعلومات التربوية بأمريكا اللاتينية ممثلة فى المراكز التالية :

سايد:

هو مركز تديره مديرية مكونة من سبعة أفراد، وتلعب المديرية دوراً حاكمًا واستشاريًا، لكن الإدارة تعهد إلى المدير بمساعدة نواب من أجل البحث والتمويل والإدارة، وثمة ستة برامج داخل المركز، خمسة برامج منها للبحوث عن الأسرة والمدرسة والشباب والتعليم و التدريب والتوظف، فضلاً عن برنامج مركز ريدك .

ريدك:

وهى شبكة تعاونية تتكون من ثمان وعشرين مركزاً تعليميًا لأمريكا اللاتينية فى القطاعين العام والخاص، وهدفها جمع وتوصيل المعرفة التى تنتج خلال برامج البحوث والتنمية من أجل تحسين الكيف التعليمى، كما تهدف إلى استخدام المعلومات فى مجال صناعة القرار .

وتمول هذه الشبكة عن طريق رصيدها الاحتياطى ومن خلال المنح المقدمة من مصادر خارجية، وتحدد ميزانية الشبكة على أساس تنفيذ المشروعات، وتتحمل الدولة ثلث تكاليف الشبكة كما تشير التقديرات .

وتتكون هيئة العاملين بالمركز من المنسق العام (وهو مخطط تربوى) ورئيس لجنتها التنفيذية (مدير مركز سايد) وأمين صندوق الشبكة، كما تضم الهيئة متخصصًا فى التوثيق، وفنيًا مسئولاً عن قاعدة البيانات، ومحللاً مسئولاً عن المستخلصات، ومحللاً للنظم مسئولاً عن استخدام التكنولوجيا الجديدة، ومتخصصًا فى الإتصالات عن بعد، وهناك عضوان آخران للإدارة والسكرتارية.

وتتكون شبكة ريدك من ثمانية وعشرين مركزاً مشاركًا من تسع عشر دولة فى الأمريكتين، وتقع أربعة منها فى وزارات التعليم، وبقية المراكز خاصة، أو تتبع جامعات ومراكز إقليمية متخصصة فى أحد جوانب التعليم أو التدريب.

وتعتمد أدوات الشبكة على موسوعة المعهد الدولى للتربية فى فهرسة الوثائق، وبرامج مقننة تستخدم فى جميع المراكز .

وتوضح سجلات شبكة سايد أن الفئة الرئيسية من مستخدمى شبكة ريدك من الأكاديميين (طلاب دراسات عليا وباحثون) وغالبًا ما يحدث عدم توافق بين خدمات المعلومات واحتياجات المستخدمين عندما لا تتكامل خدمات المعلومات مع العمل الواقعى للمؤسسات التى تقوم عليها هذه المعلومات .

ويتم الإتصال بصانعى السياسة من خلال أدوات صنع القرار، وقنوات التخطيط التعليمى وحلقات البحث المأخوذة من قاعدة بيانات ريدك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التى ربما تشتمل على بيانات وموضوعات مختلفة .

وتحتوى قاعدة بيانات شبكة ريدك على حوالى ١٠,٠٠٠ مدخل تنمو بمعدل ٤٠٠ فقرة إقليمية كل عام، بالإضافة إلى المساهمات القومية، وتكون لغة قاعدة

البيانات هى نفس لغة الوثائق (أسبانية مع وجود قدر قليل من البرتغالية) وتتمثل الخدمات فى شبكة ريدك فى ثلاثة مستويات: المعلومات المبنية على التقارير والمستخلصات الوصفية، والمستوى الثانى دراسات تحليلية تعتمد على المادة الخام التى وفرتها المستخلصات، والمستوى الثالث يقوم على استخدام طرق أو أساليب الموضوعات الحيوية من أجل استخدام نواتج المستويين الأول والثانى فى صناعة وتحليل السياسة .

ومن المشكلات التى تواجهها الشبكة أنها لم تحل بعد بشكل كامل مشكلة دمج وظائف التوثيق، وبطء معدل المدخلات التى ينتجها المركز، وجودة قاعدة البيانات، بالإضافة إلى مشكلات التمويل، وأيضًا كيفية بناء الصلة بين مواردها وبين رسم السياسة أو صناعة القرار .

مشروع شبكة اينوتيشى :

هو أحد المشروعات الثمانية لمنظمة جنوب شرق آسيا لوزراء التعليم للتعاون الإقليمى من خلال التعليم والعلوم والثقافة، وهو مشروع له سلطة التعرف على المشكلات التعليمية المشتركة والإسهام فى حلها، وتوقع الحاجات التربوية على المستوى الإقليمى، بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء فى التعرف على المشكلات والإسهام فى حلها، وبرامج بحوثه موجهة نحو المشكلات، ونحو تطوير الحلول النموذجية التى يمكن تكرارها، وتشتمل الموضوعات البحثية على أنظمة توزيع بديلة للتعليم الابتدائى، وأنظمة تعليم لتحسين نوعية الحياة، وبرامج للتعليم الأساسى نظامية وغير نظامية، ونظم تعليم أهلية .

شبكة الراين (شبكة المعلومات والبحوث التربوية) :

بدأ العمل فيها فى عام ١٩٨٩ وقد أنضمت إليها حديثًا كل من كمبوديا وفيتنام، وهدفها تيسير تبادل المعلومات بين دول المنطقة وتشجيعها على إنشاء

قاعدة بيانات قومية للبيانات التربوية .

وتعد هذه الشبكة مشروعًا ذا أهداف معلنة ومتفق عليها فى المقترح الأصلى للمشروع (١٩٨٩)، وتركز نشاطها الخاص بالإتصال الشبكى فى إنشاء قاعدتى بيانات يمكن قراءتها بشكل آلى، وهى لا تعتبر المعلومات الخاصة بالفهرسة (المعلومات الببلوجرافية) أمراً ذا أولوية، وتغطى قاعدتا البيانات الوثائق المتعلقة بالسياسة .

ولقد قامت كل من ماليزيا وسنغافورة بتمويل إشتراكها فى اجتماعات التشاور الرسمية لأعضاء الشبكة فى أعوام ٩٠ ، ٩٢ ، ١٩٩٣، بينما مثل ذلك عقبة فى عملية إدخال شبكة كمبوديا وفيتنام .

وتستخدم فى هذه الشبكة صيغ قاعدة بيانات كأساس لبرامج التدريب، وتستخدم معاجم وموسوعات معهد التربية الدولى ، ومركز المعلومات والبحوث التربوية بغرض الفهرسة .

ويلاحظ - كما يشير الباحث - أن مركز الراين لم يقم بإستشارة مستخدميه بصورة رسمية للإجابة عن التساؤل : ما الذى تريده البلدان لكى يعرف بعضها بعضًا ؟ وكيف يتسنى وضع أساس صحيح لتلك المعلومات ؟

ولاحظ الباحث أن الفليبنيين أكثر استخدامًا لبيانات مركز الراين بسبب موقع INNOTECH فى مانيلا .

وقد أجرى الباحث ترتيب مناقشات مع وزارة التعليم والثقافة والرياضة ومجلس الشباب والقوى العاملة وكلية التربية بالفلبين للتعرف على توجهات مستخدمى ومنتجى المعلومات التربوية فيها .

ويستمر الباحث فى الحديث عن مركز الراين من حيث مشكلاته والعوامل المؤثرة فى نجاحه كشبكة إقليمية، وكيفية تحقيق التكامل بين مركز الموارد التابع

INNOTECH وبين مركز الراين، وكيف يعد مركز الراين جزءاً متكاملاً مع عمليات INNOTECH ، وكيف تؤثر وسائل الإعلام فى استثمار خدماته .

(٥) سـويسـرا :

يتحدث الباحث عن المركز السويسرى للتوثيق الخاص بالتربية والتعليم CESDOS الذى تم إنشاؤه فى أوائل الستينيات ، كمركز مشترك لإتحاد الأقاليم والمناطق.

ويهدف هذا المركز إلى تجميع وتحليل ونشر جميع الوثائق والمعلومات المتصلة بالتعليم والتربية فى سويسرا، وتزويد المؤسسات القومية والأجنبية بالمعلومات الخاصة بتطور التعليم فى سويسرا، وبناء توقعات بشأن الحاجات التعليمية .

وقد تم تمويل هذا المركز بالإشتراك مع وزارة التعليم، وتم دمج قسمى المعلومات والتوثيق مع قسم الإحصاء، وتم إنشاؤه فى نفس المكان الذى أنشئ فيه المكتب الدولى للتربية فى جنيف .

وإلى جانب التوثيق فقد تم الإقرار منذ البداية بأنه فى الوقت الذى تمثل فيه المهام الببلوجرافية التقليدية جانبًا ملموسًا من عمل المركز فإنه ينبغى تقديم المزيد من المعلومات التحليلية المقارنة .

ويوضح الباحث أسباب انهيار هذا المركز بسبب الفشل الناتج عن تشغيل شبكات وقواعد بيانات تعمل بالكمبيوتر باهظة التكاليف، ولم تسفر عن زيادات ملحوظة فى تطبيق المعلومات أو استخدامها فى مجال التخطيط التعليمى وصناعة القرار .

عدد الصفحات	٦٤ صفحة
عدد الملازم	٨ ملازم
مقاس الكتاب	٥٧ × ٨٢
ورق المتن	٧٠ جرام أبيض
ورق الغلاف	١٨٠ جرام كوشية
طبع داخلي	٣ لون
طبع الغلاف	٤ لون

طبعة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠

